

تحليل ثنائية العلاقة والتأثير بين حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب غير العادية وبين استدامة الشركات وتصنيفها الائتماني - دراسة تطبيقية

د/ أحمد سليم محمد

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة عين شمس

dr.ahmedsaleem@commerce.asu.edu.eg

الملخص

تسعى إدارة الشركات إلى توطيد علاقتها بالمراجع الخارجي من خلال تقديم حزمة من الحوافز التي يعتقد أنها ذات تأثير إيجابي على أدائه المهني ومن ثم تقديم النصح والمشورة للشركات لتحقيق مزيد من تحسن في أدائها المالي والإداري، وتهدف الدراسة الحالية إلى الوصول لدليل تطبيقي حول علاقة وتأثير تقديم إدارة الشركات حوافز الاحتفاظ بالمراجع وكذا الأتعاب غير العادية على استدامة الشركات وتصنيفها الائتماني كأحد المؤشرات على الأداء المالي والإداري من خلال التطبيق على السوق المصري كأحد الأسواق الناشئة.

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة، تم إجراء دراسة تطبيقية على بيانات (98) شركة مقيدة من قطاعات اقتصادية متنوعة بإجمالي مشاهدات (668) مشاهدة خلال سلسلة زمنية من عام 2007 إلى عام 2018، وتم بناء نماذج الدراسة باستخدام (4) متغيرات مستقلة تمثل حالات الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب العادية وغير العادية و(2) متغير تابع يمثلان استدامة الشركات والتصنيف الائتماني وذلك بجانب (6) متغيرات رقابية.

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي رفض جميع فروض الدراسة حيث تبين وجود علاقة معنوية وتأثير معنوي لتقديم الشركات لكل من حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب غير العادية على استدامة الشركات وتصنيفها الائتماني.

المصطلحات الأساسية:

الاحتفاظ بالمراجع والاحتفاظ بمكتب المراجعة والاحتفاظ بشريك المراجعة وأتعاب المراجعة والأتعاب غير العادية واستدامة الشركات والتصنيف الائتماني للشركات.

Analysis of Bilateral Relationship and Impact Between Incentives of Auditor Retention & Abnormal Fees and Corporate Sustainability & Credit Rating -an Empirical Study

Dr. Ahmed Selim, Mohamed
Lecturer, Department of Accounting
Faculty of Commerce Ain-Shams University
dr.ahmedsaleem@commerce.asu.edu.eg

Abstract

Companies Management Aims to Consolidate its Relationship with the External Auditor Through Providing Incentives Package Which is Thought to be a Positive Impact on Professional Performance Then Provide Advice to Companies to Achieve Better Financial and Managerial Performance, This Study Aims to Provide an Empirical Evidence About the Relationship and Impact Between Providing Companies Incentives of Auditor Retention & Abnormal Fees on Corporate Sustainability & Credit Rating as a Ratios of Financial and Managerial Performance With Application on The Egyptian Market as an Emerging Market.

To Achieve the Study Objectives, the Empirical Study Uses a Sample of (98) Listed Companies in Different Economic Sectors With (668) Observations Through Time Series From 2007 to 2018, the Study Build Models Using (4) Independent Variables Representing Auditor Retention types. and use (2) Dependent Variables Representing Corporate Sustainability and Corporate Credit Rating and (6) Control Variables.

The Results of Statistic Analysis Show Reject all the study Hypothesis Where there is a Significant Relationship and Impact Between providing companies Incentives of Auditor Retention & Abnormal Fees on Corporate Sustainability & Credit Rating

Keywords:

Auditor Retention, Audit Firm Retention, Audit Partner Retention, Audit Fees, Abnormal Audit Fees, Audit Fee Premium, Corporate Sustainability & Corporate Credit Rating

المقدمة

يسعى المديرون الناجحون إلى تحقيق الرؤية المستقبلية لشركاتهم وجعلها رائدة على المستوى المحلي والدولي، وهو الأمر الذي يتطلب الاستعانة بشركاء النجاح للعمل سوياً نحو التحسين المستمر للأداء المالي والإداري، ومن ثم كان لدور المراجع عظيم الأثر في مساعدة الشركات نحو الالتزام بالقوانين والتشريعات وتحسين سمعتها وكذلك تحسين المحتوي المعلوماتي للتقارير التي تصدرها، ولذلك تسعى إدارة الشركات إلى إيجاد علاقة قوية وراسخة مع المراجع الخارجي وتقديم حزمة من الحوافز المشروعة ليكون دائماً عوناً لها في تحقيق أهدافها دون إخلال بحقوق أصحاب المصالح وهو ما يستلزم الإبقاء على المراجع وهو الاتجاه الذي ظل في العقدين الماضيين محط انتقاد من العديد من المنظمات المهنية وممارسي المهنة والأكاديميين أيضاً، حيث ثمة اتفاق في الرؤي حدث بينهم جميعاً بان تغيير المراجع هو افضل السبل أو الآليات لزيادة جودة أدائه المهني وحماية استقلاله وحماية حقوق أصحاب المصالح.

ويعد التغيير الإلزامي للمراجع (Mandatory Auditor Rotation (MAR) أحد أهم الآليات التي استخدمت لدعم الثقة في مهنة المراجعة من خلال فرض فترات انقطاع دورية لعملية المراجعة لتجنب المخاطر المحتملة من طول فترة التعاقد، ومن ثم حظي تغيير المراجع بكثير من التحليل والدراسة في البحوث التطبيقية لتفسير علاقته بالأداء المالي للشركات ومن ثم تأثيره على حقوق كافة أصحاب المصالح وكذلك على جودة المراجعة، وتطرح آلية تغيير المراجع في واقع التطبيق العملي اختياريين، يمثل الأول تغيير الشريك فقط (Mandatory Audit Partner Rotation (MAPR) والثاني تغيير المكتب ككل (Mandatory Audit Firm Rotation (MAFR) وقد تنوعت اختيارات الدول التي تبنت هذه الآلية بين المزج بين الاختيارين أو اختيار احدهما (Ewelt-Knauer, Gold et al. 2012).

ومنذ عشرينيات القرن الماضي حدث كثير من الجدل والنقاش حول ضرورة تطبيق آلية تغيير المراجع والتوقيت المناسب وذلك على مستوى المنظمات المهنية العالمية وممارسي المهنة والأكاديميين، لكن بداية تطبيق التغيير الإلزامي لمكتب المراجعة ككل على نطاق واسع كانت في الولايات المتحدة الأمريكية عندما اصدر مجلس الشيوخ الأمريكي قانون ساربينز واوكسيلي (SOA) في عام 2002 ثم أعقبه قرار الاتحاد الأوروبي في عام 2006 بتطبيق التغيير الإلزامي للشريك دون إلزام بتغيير المكتب ككل (Cameran 2015)، ثم في عام 2008 وخلال الأزمة المالية العالمية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق التغيير للمكتب وللشريك معاً كأحد حلول إعادة الانضباط إلى مهنة

المراجعة (GAO, 2008)، ثم أعقبها إصدار المفوضية الأوروبية في عام 2010 للوثيقة الخضراء التي توصي الدول الأعضاء بضرورة تطبيق عدة إصلاحات في مهنة المراجعة كان أهمها التغيير الإلزامي لمكتب المراجع بجانب تغيير الشريك المطبق فعلياً (EC, 2010)، ثم تلي هذه الوثيقة في عام 2014 صدور لائحة عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي لنفس الغرض وبدا تطبيقها فعلياً في 2016، حيث حثت اللائحة الدول الأعضاء على إلزام الشركات بتغيير المكتب والشريك كل فترات زمنية قصيرة مع إتاحة الاحتفاظ بالمراجع لمدة لا تزيد عن 10 سنوات بناء على طلب الشركة الخاضعة للمراجعة (Parliament, E. U, 2014).

ولعل كل هذا الدعم من المنظمات الدولية ساعد بصورة ما على أن ينال تغيير المراجع تأييد العديد من المنظمات المهنية الدولية وممارسي المهنة والاكاديميين لما له من عدة تأثيرات إيجابية محتملة على الأداء المالي للشركة كتحسن قيمتها السوقية وكذا تراجع ممارسات إدارة الأرباح كردة فعل مباشرة لتحسن استقلالية المراجع وجودة أدائه المهني، حيث يُعتقد أن فقدان المراجع لميزة استقرار علاقته التعاقدية مع عملائه ومن ثم عوائده يجعله أكثر حرصاً على سمعته ومن ثم أكثر استقلالاً عن إدارة الشركة وأكثر قدرة على مواجهة ضغوطها نحو التغاضي عن الممارسات الخاطئة، كما تتحسن جودة أدائه المهني ممثلاً في التخصص الصناعي والشك المهني ومنحي التعلم وغيرها من المقاييس الدالة على تحقق الجودة، ومن ثم التأكيد على أن الاحتفاظ بالمراجع هو قرار خاطئ لا ينبغي على الشركات اتخاذه (Dopuch, King et al. 2001, Chung 2004, Comunale and Sexton 2005, غنيم 2013, Anis 2014, مشتهى 2014, Kim 2015, غراب 2016, Azizkhani, 2018, Daghani et al. 2018, Silvestre 2018).

إلا أن ثمة متغيرات قد حدثت على صعيد الممارسة العملية وعلى صعيد البحوث الأكاديمية أيضاً ساعدت في تغير نظرة التأييد السابقة، حيث تشير العديد من التقارير الدولية إلى تراجع تطبيق العديد من الدول للتغيير الإلزامي للمكتب والإبقاء فقط على تغيير الشريك (IFAC, 2016)، بل أن بعض الدول المتقدمة لا تطبقه بكافة صورته وذلك فضلاً عن ضعف التطبيق في البلدان النامية وخاصة بلدان الأسواق الناشئة، وذلك بخلاف ما أثبتته العديد من البحوث التطبيقية من تحقق آثار سلبية من التطبيق للمكتب دون الشريك في بعض الدول أو غياب الأثر في دول أخرى، ومن ثم يمكن القول أن الآراء المؤيدة والمعارضة للتطبيق تعتمد على أدلة غير قاطعة أو غير صالحة والأمر يتطلب مزيد من الدراسة والتحليل (غنيم 2013)، وفي سياق متصل فإن المقدمات السابقة كان لها بالغ الأثر في إعادة مصطلح الاحتفاظ الاختياري بالمراجع Voluntary Auditor Retention للأذهان مرة أخرى، والوقوف على

حقيقة الدور المحتمل الذي يمكن أن يؤديه في دعم الأداء المالي والإداري للشركات بكونه أحد شركاء النجاح، وهو الدور الذي يحتاج لدراسة وتحليل خاصة في الدول ذات الأسواق الناشئة والتي قد توصي بها الجهات الرسمية بتغيير المراجع لكن في ذات الوقت لا تنتهج التغيير الإلزامي للمراجع بنص القانون مثل مصر.

وفي سياق متصل عن الحوافز التي تقدمها الشركات للمراجع فإن حصول المراجع علي الأتعاب غير العادية **Abnormal Audit Fees** خاصة الموجبة يعد أيضا أحد الحوافز الإضافية التي تقدم للمراجع، وقد حظي موضوع الأتعاب غير العادية مؤخراً بكثير من الاهتمام في العديد من الدراسات الأجنبية التي تناولت كيفية قياسها والوقوف على حقيقة علاقتها وتأثيرها على كل من الأداء المهني للمراجع وكذا أداء الشركات (Olawumi Dabor and Benjamine 2017, Alhadab 2018)، في حين يلاحظ الباحث ندرة الدراسات العربية المهتمة بالأتعاب غير العادية وخاصة في بلدان الأسواق الناشئة ومنها مصر، ويعتقد الباحث أن حصول المراجع على الأتعاب غير العادية في ظل تطبيق الاحتفاظ الاختياري تمثل حوافز ذات تأثيرات إيجابية محتملة على المراجع تجعله مشارك رئيسي بالنصح والإرشاد في استمرار نجاح الشركة المالي والإداري لاسيما في تحسين تقييمها في مؤشر الاستدامة والحصول على تصنيف ائتماني مرتفع مما يدعم مركزها المالي والتنافسي في السوق وهو الاعتقاد الذي تحاول الدراسة الحالية تناوله بالتحليل والدراسة بالتطبيق على الشركات المصرية المقيدة.

وتتميز الدراسة الحالية بانها تعد من أولي الدراسات - حسب علم الباحث - التي توثق تفسير العلاقات المتشابكة بين تقديم إدارة الشركات لحوافز الاحتفاظ الاختياري بالمراجع وحصوله على الأتعاب غير العادية على نجاحها في تحقيق مستويات عالية من الاستدامة والتصنيف الائتماني وذلك للوقوف على مدى فاعلية تقديم هذه الحوافز في البيئة المصرية، وفي سياق متصل يأمل الباحث أن تمثل نتائج الدراسة الحالية أحد الدعائم التي يمكن أن يسترشد بها المشرع وممارسي المهنة والمنظمات المهنية في المناقشات الحالية والمرتبقة حول تعديل قانون ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة فيما يتعلق بوضع مادة لتحديد طبيعة العلاقة التعاقدية مع المراجع وما لهذه المادة من آثار متوقعة على كل من الشركات ومكاتب المراجعة والمهنة ككل.

1- مشكلة وأهداف الدراسة

1/1 مشكلة الدراسة

تسلط الدراسة الحالية الضوء على الاحتفاظ بالمراجع كأحد الحوافز التي يُعتقد بانها تؤثر على جودة أدائه المهني بخلاف حصوله على الأتعاب غير العادية، ومن ثم قد تحقق هذه الحوافز حالة من الاطمئنان لدي المراجع تجعله شريك أصيل في نجاح الشركات ومن ثم يسعى دوماً لبذل المزيد من الجهد والنصح الذي يدعم استمرار الامتثال الطوعي للشركة بقواعد الحوكمة المحلية ومن ثم حصولها على ترتيب متقدم في مؤشر الاستدامة وأيضا تحسن أدائها المالي الذي ينعكس على تصنيفها الائتماني، وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

هل توجد علاقة وتأثير لتقديم إدارة الشركة حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب غير العادية على استدامة الشركة وتصنيفها الائتماني؟

ويمكن تقسيم مشكلة الدراسة إلى التساؤلات التالية:

- 1- هل تلتزم الشركات المقيدة المصرية بالامتثال الطوعي بقواعد الحوكمة خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن أتعاب المراجعة وتنظيم العلاقة التعاقدية مع المراجع بصفة عامة.
- 2- هل يرتبط تقديم إدارة الشركة حوافز الاحتفاظ والأتعاب غير العادية للمراجع بتقييم الاستدامة والتصنيف الائتماني للشركة؟
- 3- هل يمكن الوصول إلى نموذج مقترح لتفسير تأثير تقديم إدارة الشركة حوافز الاحتفاظ والأتعاب غير العادية للمراجع على استدامة الشركة وتصنيفها الائتماني؟

2/1 أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة التي تناول العلاقة بين الحوافز المقدمة للمراجع كاحتفاظ والأتعاب غير العادية على استدامة الشركة وتصنيفها الائتماني وذلك كهدف أساسي ينقسم للأهداف الفرعية التالية:
- 1- تحليل العلاقة بين الاحتفاظ الاختياري بالمراجع وحصوله على الأتعاب غير العادية وبين استدامة الشركات.
 - 2- تحليل العلاقة بين الاحتفاظ الاختياري بالمراجع وحصوله على الأتعاب غير العادية وبين التصنيف الائتماني للشركات.

- 3- تصميم نموذج مقترح لتفسير تأثير الاحتفاظ الاختياري بالمراجع وحصوله على الأتعاب غير العادية علي استدامة الشركات.
- 4- تصميم نموذج مقترح لتفسير تأثير الاحتفاظ الاختياري بالمراجع وحصوله على الأتعاب غير العادية علي التصنيف الائتماني للشركات.

2- الإطار النظري وصياغة الفروض

1/2 الإطار النظري

يشمل الإطار النظري تحليل طبيعة العلاقة بين كل من حوافز الاحتفاظ الاختياري بالمراجع والأتعاب غير العادية وبين استدامة الشركات وتصنيفها الائتماني وذلك على النحو التالي:

1/1/2 العلاقة التعاقدية والاستدامة في بيئة الأعمال المصرية

1/1/1/2 طبيعة العلاقة التعاقدية (الاحتفاظ والتغيير)

تعد العلاقة التعاقدية بين الشركة والمراجع من أهم معالم جودة المراجعة والتي تتخذ عدة صور وآليات في التنفيذ ما بين الإلزام والاختيار، وعلى الرغم من تأييد العديد من الدول والمنظمات المهنية وممارسي المهنة والأكاديميين لضرورة تغيير المراجع إلا أن واقع التطبيق العملي يشير إلى أن مكاتب المراجعة استطاعت التأثير بصورة ما على متخذ القرار للتراجع عن الإلزام بتغيير المراجع.

حيث يشير إحصاء قامت دراسة (Cameran 2015) إلى أن عدد الدول المطبقة للتغيير الإلزامي للمراجع يقرب من 30 دولة فقط على مستوى العالم، وفي ذات السياق تشير تقارير ونشرات مهنية حديثة مثل (IFAC, 2016 ; IRBA, 2016) من أن العديد من البلدان الكبرى والمتقدمة قامت بإلغاء التغيير الإلزامي للمراجع بكافة صوره منها على سبيل المثال البرازيل والهند وإيطاليا، كما قامت بريطانيا بمد فترة التعاقد مع المراجع إلى حد اقصى 20 سنة ثم يتم تغيير المراجع (FRC,2016)، كما أشارت أيضا عدة دراسات لغياب التطبيق في بعض الدول العربية منها على سبيل المثال الأردن (Alzoubi 2018) وفلسطين (مشتهى 2014) والسودان (عبدالكريم 2018) وليبيا (اللافى and اليوسيفي 2016) والبحرين (Hussein Khasharmeh 2014) وسلطنة عمان (Baatwah 2016) والعراق (حسين 2008).

في حين تشير النشرات الحديثة والدراسات التطبيقية إلى تراجع العديد من الدول عن تطبيق التغيير الإلزامي للمكتب والإبقاء فقط على التغيير الإلزامي للشريك منها على سبيل المثال الصين

وأستراليا وكندا واليابان وفي منطقة الاتحاد الأوروبي قامت كل من إسبانيا وألمانيا والدنمارك وأيرلندا والسويد بنفس الخطوة (Chung 2004, Ewelt-Knauer, Gold et al. 2012)، وفي منطقة جنوب شرق آسيا طبقت نفس الخطوة كل من سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا والفلبين (Nasser, Wahid et al. 2006, Salleh and Jasmani 2014, Cameran 2015, Totok Budisantoso 2017)، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد صوت مجلس النواب الأمريكي في عام 2013 على حظر قيام مجلس مراقبة حسابات الشركات العامة (PCAOB) بفرض تغيير المراجع على الشركات الأمريكية المقيدة (US HOUSE OF REPRESENTATIVE, 2013)، وهو تحول تاريخي لان التغيير الإلزامي للمراجع ارتبط انتشاره عالمياً بتبني الولايات المتحدة تطبيقه وفقاً لقانون SOA في عام 2002.

وفي سياق متصل، فإن العديد من الدراسات التطبيقية في عدة بلدان أجنبية وعربية ذات أطر تنظيمية مختلفة ومستويات متباينة في الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة تشير إلى تراجع التأثير الإيجابي للتغيير الإلزامي أو غيابه في بعض الأحيان على أداء كل من مكاتب المراجعة والشركات وذلك استخدام مقاييس بديلة متنوعة، وهو الرأي الذي تؤيده الدراسات التي طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية (DeFond and Lennox 2011, E. Daugherty, Dickins et al. 2012) وفي الصين (Firth, Rui et al. 2012) وفي ألمانيا (Quick 2018) وفي إسبانيا (Barbadillo, Aguilar et al. 2009) وفي إيطاليا (Corbella, Florio et al. 2015) وفي أستراليا (Jackson, Roebuck et al. 2008) وكوريا الجنوبية (Choi, Lim et al. 2017) وفي إندونيسيا (Siregar, Amarullah et al. 2012) وبالنسبة للتطبيق في الدول العربية ظهرت نتائج مماثلة في سلطنة عمان (Baatwah 2016) والسودان (محمد and عبدالله 2015) وفلسطين (نشوان 2010).

وفي ذات السياق، فإن عدة دراسات أثبتت أن تطبيق إدارة الشركات للاحتفاظ الاختياري بالمراجع لفترات تعاقب طويلة يؤدي لتحسن جودة أدائه المهني وخاصة عند قياسها بمقاييس بديلة مثل سمعة المراجع وعمق الخبرة بالعملاء والتخصص الصناعي وسرعة الاستجابة لاحتياجات العميل (Anja Butcher, Harrison, Morton 2007, Jackson, Roebuck et al. 2008, Mohamed Hegazy 2016, et al. 2013, منصور 2017)، كما أن عدم الإلزام بتغيير المراجع يمنح إدارة الشركات ميزة المفاضلة بين التغيير الاختياري والاحتفاظ الاختياري بما يتناسب مع مصالحها (Onwuchekwa, Erah et al. 2012)، وذلك بجانب ميزة حرية البحث عن المراجع الأكثر كفاءة وسمعته وتخصصه في الصناعة ومن ثم مستوي اعلى من جودة المراجعة بين مقدمي

الخدمة (Mohamed and Habib 2013) وهو ما يره البعض من مميزات المكاتب العالمية الكبرى BIG 4 والتي تقدم أعلى مستوى من المهنية مما يجعلها آلية فعالة لتعزيز مصداقية كافة التقارير التي تصدرها وتحقيق معدلات جودة مراجعة اعلي مقارنة بباقي المكاتب (Choi, Lim et al. 2017). (Alzoubi 2018).

ويري الباحث أن النتائج السابقة حول تراجع الأثار الإيجابية للتغيير الإلزامي المراجع بالتزامن مع النتائج الإيجابية للاحتفاظ بالمراجع تستوجب أن تسترعي انتباه واضعي السياسات والمشرعون في البلدان التي تدرس تطبيق التغيير الإلزامي وخاصة البلدان ذات الأسواق الناشئة مثل مصر وهو ما يتزامن أيضا مع تعديلات قانونية وتنظيمية مرتقبة.

2/1/1/2 العلاقة التعاقدية واستدامة الشركات في بيئة الأعمال المصرية

يهدف هذا الجزء من الدراسة لتفسير انعكاس طبيعة بيئة الأعمال المصرية كأحد الأسواق الناشئة على تنظيم العلاقة التعاقدية بين الشركة والمراجع في ظل تطبيق قواعد الحوكمة كأحد معايير الاختيار ضمن المؤشر المصري لاستدامة الشركات، حيث تؤكد بعض الأراء مثل (سمره 2015) على أن إدراج الشركات في المؤشر أضاف مهام وتحديات جديدة على مهنة المحاسبة وترتب عليها زيادة مجهود المراجع خلال تأدية مهام المراجعة، وفي هذا السياق سوف يتم عرض الأطر القانونية والتنظيمية والمهنية الحاكمة لهذه العلاقة في مصر وذلك على النحو التالي:

1/2/1/1/2 الإطار القانوني

ينظم عمل الشركات في مصر عدة قوانين، حيث ينظم عمل البنوك قانون البنك المركزي وتعديلاته (القانون 88،2003) حيث ينص على اختيار البنك لاثنتين من المراجعين من المقيدين بسجل معد لذلك بالبنك المركزي دون أن يتعرض القانون وتعديلاته اللاحقة لإجراءات تغيير المراجع بكافه صوره، كما ينظم عمل الشركات المصرية قانون الشركات المساهمة وتعديلاته الأخيرة (القانون 159،1981 ; القانون 4، 2018)، حيث اشترط القانون أن يعرض مجلس إدارة الشركة على الجمعية العمومية العادية مقترح سنوي لتعيين المراجع للسنة المالية المقبلة وتحديد أتعابه ومن ثم فان قرار الاحتفاظ أو التغيير هو قرار طوعي يقترحه المجلس ويوافق عليه أغلبية أعضاء الجمعية، وفي ذات السياق فقد حدد قانون ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة المصري وتعديلاته (قانون 133،1951) العلاقة بين المراجع والشركة الخاضعة للمراجعة حيث لم يتضمن القانون في أي فترة زمنية سابقة تطبيق التغيير الإلزامي للمراجع سواء تغيير الشريك أو تغيير المكتب، وفي ذات السياق فان وزارة المالية أعدت مقترح قانون جديد للمهنة ومتوافق مع المتطلبات المهنية الدولية خاصة فيما يتعلق بتحديد

مدة التعاقد مع المراجع بصورة إلزامية (وزارة المالية، 2016) وهو ما لاقى معارضة من ممارسي المهنة (جمعية المحاسبين والمراجعين، 2016)، إلا أن مقترح القانون - حتى وقت إعداد الدراسة - مازال في طور المناقشات والدراسة.

2/2/1/1/2 الإطار التنظيمي

وفي سياق الإطار التنظيمي لسوق المال المصري فقد صدرت عن الهيئة العامة للرقابة المالية عدة قرارات تنظيمية متعلقة بقواعد الحوكمة المصرية والتي تناولت تنظيم العلاقة التعاقدية مع المراجع، حيث صدر قرار الهيئة (قرار 11، 2007) بشأن القواعد التنفيذية الاسترشادية لحوكمة الشركات والتي تنص على تعيين المراجع سنوياً وبحد أقصى ست سنوات مالية متصلة، ثم تلى ذلك إصدار جديد لقواعد الحوكمة (مركز المديرين المصريين، 2011) والتي نصت على نفس فقرة تعيين المراجع بالقرار السابق، ثم صدر قرار الهيئة (قرار 107، 2016) بشأن القواعد التنفيذية الاسترشادية الجديدة للحوكمة والتي تضمنت نفس فقرة تعيين المراجع الواردة في القواعد السابقة مع إضافة نص عدم إجازة إعادة التعيين إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ التغيير مع إعطاء مهلة للشركات حتى 30 إبريل 2017 لتتوافق أوضاعها، ثم صدر أخيراً قرار الهيئة (قرار 59، 2018) حيث أضيفت إلى فقرة تعيين المراجع نص يمنع أن يكون تغيير المراجع المراد في القرار هو تغيير للشريك وإنما هو تغيير للمكتب ككل.

ومن ثم يمكن القول أن قواعد الحوكمة وفقاً لأخر تعديل في عام 2018 قد خلصت مؤخراً لضرورة تغيير المراجع وذلك ضمن القواعد الاسترشادية اللازمة لاستمرار ترخيص مزاولة النشاط بحيث يتم تعيين المراجع سنوياً بمقترح يقدمه مجلس الإدارة للجمعية العمومية على أن يتم تغيير المكتب ككل بعد مرور فترة زمنية بحد أقصى ست سنوات وخلال هذه الفترة يمكن تغيير الشريك بنفس المكتب ولا يعاد التعاقد مع نفس المكتب إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ التغيير.

إلا أن قواعد الحوكمة المصرية والتي تهدف بالأساس إلى دعم ثقة مستخدمي القوائم المالية في كافة التقارير التي تصدرها الشركات قد صدرت كقواعد استرشادية غير ملزمة تأخذ بها الجهات التشريعية والرقابية عند سن وتحديث التشريعات والتعليمات الرقابية ذات الصلة بالحوكمة وذلك تمهيداً لفرض القواعد بشكل الزامي، ومن ثم فامتثال الشركات المصرية لقواعد الحوكمة هو امتثال طوعي لا ينبع بالأساس من كون هذه القواعد ضامنة لحماية حقوق أصحاب المصالح، وإنما يعتقد الباحث أن الهدف هو حصول الشركة على تقييم عالي في المؤشر المصري للاستدامة (مؤشر المسؤولية الاجتماعية المصري سابقاً) وما لذلك من مكاسب مالية وتسويقية وغيرها تحصل عليها الشركات وهي

المكاسب التي أكدت عليها العديد من البحوث التطبيقية ذات الصلة، وتهدف الدراسة الحالية إلى دراسة هذا الاعتقاد من خلال الدراسة التطبيقية على الشركات المصرية.

3/2/1/1/2 الإطار المهني

تعمل مكاتب المراجعة خاصة المكاتب الكبرى BIG 4 على اتباع مجموعة من السياسات الداخلية لرقابة الجودة بكافة فروعها في أنحاء العالم، وتشمل هذه السياسات سياسة حماية الاستقلال من خلال التطبيق الطوعي لتغيير الشركاء داخل المكتب على عملاء المراجعة وذلك وفقاً لكافة تقارير الشفافية التي تصدرها بصورة سنوية (Deloitte, 2018; KPMG, 2018; PWC, 2018; EY, 2018)، وفيما يتعلق بالمكاتب الكبرى العاملة في مصر فإن سياستها تعارض تطبيق التغيير الإلزامي للمكتب ككل بشكل طوعي لكنها تتبنى تطبيق تغيير الشريك (منصور 2017)، وهو ما لا يتوقع توافره في باقي المكاتب خاصة المحلية منها وخاصة في ظل سوق ناشئ تتحكم فيه الشركات العائلية وقلة عدد الشركات المقيدة بجانب بيئة غير تنافسية وضعف أليات حماية المستثمرين وتراجع في الامتثال لكثير من القوانين والقواعد المنظمة لعمل كل من الشركات ومكاتب المراجعة على حد سواء (Anis 2019, Elbayoumi, Awadallah et al. 2014)، وفي ذات السياق فإن مكاتب المراجعة العالمية الكبرى BIG 4 العاملة في مصر هي الأكثر جودة والأكثر استحواداً على السوق والأكثر نجاحاً في الاحتفاظ بعملائها لفترات زمنية طويلة (Anis 2014, Mohamed Hegazy 2016) لكن مستوى استحواد هذه المكاتب في مصر اقل من استحوادها في دول أخرى مثل بريطانيا (Abdelrazik 2017) حيث يتم تطبيق التغيير الإلزامي كل 10 سنوات بحد اقصى 20 سنة أي انه الزام شكلي.

ويمكن من خلال العرض السابق القول انه - وحتى وقت إعداد الدراسة- فإن الشركات المصرية من الناحية القانونية الإلزامية ليس لديها في العلاقة التعاقدية مع المراجع إلا أحد حالتين، الأولى تمثل التغيير الاختياري للمراجع Voluntary Auditor Rotation والثانية تمثل الاحتفاظ الاختياري بالمراجع Voluntary Auditor Retention والذي بدوره ينقسم إلى صورتين وهما الاحتفاظ الاختياري بمكتب المراجعة (VAFR) Voluntary Audit Firm Retention والاحتفاظ الاختياري بشريك المراجعة (VAPR) Voluntary Audit Partner Retention، حيث يمكن للشركات المصرية الاحتفاظ بعلاقة تعاقدية ممتدة مع مكتب المراجعة بالتعاون مع احد أو كل الشركاء طالما توافر تفاهم بينهما وذلك دون وجود عائق قانوني.

ويري الباحث انه حسناً فعل المشرع المصري الذي استحسن - حتي الآن - عدم فرض تغيير المراجع بالقانون وجعله أمر استرشادي والزود عن تقييد الحرية في التعامل مع المراجع وتعرض

عوائده لمخاطر عدم الاستقرار والتي قد تُحدث كثير من الاختلالات بسوق خدمات المراجعة، وإن المنع غالباً ما يولد التلاعب بطبيعة الحال، وفي ذات السياق يعتقد الباحث أن ضمان استقرار عوائد المراجع وضبط تكاليفه الناتج من الاحتفاظ قد يجعله أكثر حرصاً على يكون شريك أصيل في نجاح الشركات من خلال بذل مجهود أكثر لتوطيد العلاقة مع الشركة والتي قد تستفيد من عمق معرفته بالشركة لمدة طويلة في دعم أدائها المالي والإداري في مجالات شتى وتعزيز مصداقية كافة التقارير التي تصدرها ومن ثم دعم تحسن الامتثال الطوعي بكافة قواعد الحوكمة كأحد معايير اختيار الشركات ضمن مؤشر الاستدامة وتحسن تصنيفها الائتماني، ويخالف الاعتقاد السابق بعض الآراء حول عدم وضوح دور ورده فعل المراجع نحو مستوي الامتثال الشركة للحوكمة (Sharma, Boo et al. 2008)، إلا أنه في ذات الوقت يخشي من أن الاحتفاظ بالمراجع قد يمثل خطراً على جودة المراجعة وجودة الأداء المالي دون تعديل حقيقي في بيئة الأعمال المصرية وتوفير بيئة رقابية وأطر تنظيمية قوية تقدم الحماية الكافية لحقوق أصحاب المصالح خاصة وإن بعض الآراء تؤيد تغيير المراجع من خلال المكتب وليس الشريك حتي في ظل تطبيق محكم للحوكمة وحماية فائقة لحقوق أصحاب المصالح (Sandra K. Gates 2007).

2/1/2 الأتعاب غير العادية واستدامة الشركات في البيئة المصرية

1/2/1/2 طبيعة الأتعاب العادية وغير العادية

يقصد بالأتعاب غير العادية Abnormal Audit Fees حصول المراجع على أتعاب فعلية تزيد أو تنقص عن الأتعاب العادية المتوقع أن يستحقها المراجع نظير تقديمه لخدمات المراجعة، حيث تعتمد قيمة هذه الأتعاب على علاقة المراجع بإدارة الشركة، وهو ما يعني تحديداً في حالة الزيادة أن المراجع يحصل على علاوة أو حافز إضافي Audit Fee Premium من إدارة الشركة نظير القيام بمهام المراجعة والتي يعتقد أنها تنعكس على جودة أداء المراجع المهني حيث تعود بالنفع على الشركة ذاتها، حيث يعتقد الباحث أن حافز الأتعاب غير العادية قد يدفع المراجع لمزيد من النصح والتوجيه لإدارة الشركة في تحسين أدائها المالي والإداري لاسيما في تحقيق مستوي متقدم من الاستدامة واكتساب تصنيف ائتماني مرتفع.

وترجح عدة آراء أن حصول المراجع على الأتعاب غير العادية (الموجبة) يمثل حافز مادي يكتسبه لأسباب عدة مثل كبر حجم تعاملات شركات العملاء وتعدد فروعها وانتشارها جغرافياً داخل وخارج الدولة أو تبني الشركات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وهي أسباب جميعها تتطلب

زيادة حجم أعمال المراجعة ومن ثم تعد الأتعاب غير العادية بمثابة تعويض أو عائد إضافي لمقابلة ارتفاع تكاليف المراجعة (Eshleman and Guo 2014, Doogar, Sivadasan et al. 2015). حسين 2015, Bronson, Ghosh et al. 2017)، أو قد تدفع الأتعاب غير العادية بسبب تخصص المراجع في الصناعة (Mohamed Hegazy 2016) أو بسبب القوة التفاوضية النابعة من سمعة المكتب التي تتحدد بوجود انتماء دولي مثل مكاتب المراجعة الكبرى (Rahmat and) BIG4 Mohd 2015, Iskandar 2004, Ebrahim 2010, Van Caneghem 2010). Kharuddin and Basioudis 2018) أو قد يكون بهدف التأثير السلبي على نوع رأي المراجع (Xie, Cai et al. 2010) خاصة في المكاتب المحلية وهو ما يرتبط بظاهرة تسويق الرأي Opinion Shopping والتي يحد منها الاحتفاظ بالمراجع، وفي ذات السياق فإن تطبيق الاحتفاظ بالمراجع يراه البعض (منصور 2017) مرتبطاً بتخفيض أتعاب المراجعة (الأتعاب غير العادية السالبة) ومن ثم فإن حصول المراجع على الأتعاب غير العادية الموجبة في ظل الاحتفاظ يعد حافزاً إضافياً للمراجع يتوقع أن ينعكس على طبيعة علاقته ودوره في شركة العميل وهو ما تستهدف الدراسة الحالية دراسته.

وقد أشارت العديد من الدراسات لتفاوت طبيعة علاقة الأتعاب غير العادية بالأداء المالي للشركات وجودة المراجعة وذلك باستخدام مقاييس عدة وبيانات تطبيق مختلفة، حيث تباينت نتائج الدراسات في الدول ذات الأسواق المتقدمة والدول ذات الأسواق الناشئة، فبالنسبة للأسواق المتقدمة فقد أشارت دراسة طبقت على الشركات البريطانية (Campa 2013) إلى عدم وجود علاقة بين الأتعاب غير العادية الموجبة وجودة المراجعة المقاسة بإدارة الأرباح بالاستحقاقات والتحفظ المحاسبي ودلالة الأرباح وقد اثبت دراسة لاحقة في نفس نطاق التطبيق (Alhadab 2018) وجود علاقة إيجابية عند إضافة مقياس آخر للجودة وهو إدارة الأرباح الحقيقية، وفي سياق متصل فقد أكدت نتائج دراسات مماثلة على العلاقة الإيجابية وذلك عند التطبيق على الشركات الأمريكية (Eshleman and Guo 2014) وعند التطبيق على الشركات بكوريا الجنوبية أظهرت دراسة (Choi, Kim et al. 2010) العلاقة الإيجابية لكن في دراسة لاحقة ظهرت نتائج عكسية بعد الزام الشركات الكورية بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (Jung, Kim et al. 2016)، كما لم تحقق العلاقة الإيجابية عند استخدام نفس المتغيرات في دراسات مماثلة طبقت في الشركات الصينية (Zhang 2017) والشركات الغير مالية في ألمانيا (Krauß, Pronobis et al. 2015).

وبالنسبة للأسواق الناشئة فقد أشارت دراسة طبقت على الشركات في تاوان (Lin, Lin et al. 2018) إلى عدم حدوث هذه العلاقة الإيجابية وهو ما تكرر عند التطبيق في الشركات المقيدة بإندونيسيا (Fitriany 2015) وعند التطبيق على الشركات الغير مالية في ايران (Salehi, Farhangdoust et al. 2017)، وعند التطبيق في دولة نيجيريا أظهرت دراسة (Olawumi Dabor and Benjamine 2017) طبقت على الشركات المقيدة عدم حدوث العلاقة الإيجابية بين الأتعاب غير العادية وبين جودة المراجعة لكن في دراسة مماثلة (Nkemjika, Sunday et al. 2017) طبقت فقط على البنوك النيجيرية تحققت العلاقة الإيجابية، وفي سياق التطبيق في مصر فقد أشارت دراسة (عبيدة 2014) إلى تحقق الأثر السلبي للأتعاب غير العادية على جودة المراجعة المقاسة بالاستحقاقات الاختيارية، ومن ثم يمكن القول أن اختلاف بيئات التطبيق والفترة الزمنية كان له دوراً مؤثراً على نتائج هذه الدراسات مما يستدعي مزيد من البحث حول طبيعة العلاقة بين الأتعاب غير العادية وأداء الشركات لاسيما ما تركز عليه الدراسة الحالية من أداء الشركات نحو الاستدامة والتصنيف الائتماني وهي الأبعاد التي لم تلقي اهتماماً كافياً من الباحثين خاصة في الأسواق الناشئة مثل مصر.

ووفقاً لمفهوم الأتعاب غير العادية السابق فإن طبيعة قياسها تختلف عملياً عن طبيعة قياس الأتعاب الفعلية والتي تفصح عنها الشركات ضمن قرار تعيين المراجع السنوي والوارد بمحاضر اجتماعات الجمعية العمومية العادية الخاص باعتماد التقارير المالية السنوية، حيث أن تحديد ما اذا كان مبلغ الأتعاب الفعلي اكثر أو اقل من الأتعاب العادية أمر يتطلب الاستعانة بتحليل إحصائي يمكن من خلاله تكوين نموذج انحدار لتقدير قيمة الأتعاب غير العادية ممثلة في بواقى النموذج الموجبة أو السالبة، وهو الاتجاه الغالب على الدراسات التطبيقية ذات الصلة وهو أيضاً الاتجاه الذي سوف تتبعه الدراسة الحالية.

2/2/1/2 الأتعاب غير العادية واستدامة الشركات

تشير قواعد الحوكمة المصرية (قواعد الحوكمة، 2011، 2016) إلى قيام الجمعية العامة العادية للشركة بإقرار تعيين المراجع وتحديد أتعابه وذلك بناء على ترشيحات مجلس الإدارة للمراجعين بناء على توصية لجنة المراجعة حيث لم تُحدد أي قواعد أو متطلبات لتحديد مبلغ الأتعاب الذي يحصل عليه المراجع ومن ثم يتساءل الباحث عن مدى مناسبة مبلغ الأتعاب الذي حصل عليه المراجع مع طبيعة مهام عملية المراجعة؟، وهو ما يثير تساؤل آخر حول مدى حصول المراجع في مصر على الأتعاب غير العادية والسبب وراء ذلك والتأثيرات الإيجابية والسلبية الناتجة عن هذا الحافز أن وجدت،

لا سيما ما يتعلق بالأداء المالي للشركة ممثلاً في أدائها نحو الاستدامة وتصنيفها الائتماني وهي التساؤلات التي تحاول الدراسة الحالية الإجابة عليها.

3/1/2 العلاقة التعاقدية والأتعاب غير العادية والتصنيف الائتماني

يحظى تقييم مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية بكثير من ثقة المستثمرين حول العالم لما توفره من معلومات عن مخاطر الائتمان التي تحيط بالشركة، حيث يعكس التصنيف الائتماني الجيد قوة الموقف المالي الحالي والمستقبلي للشركات وهو ما يدعمها في توفير مصادر تمويل دائمة لتوسعاتها الاستثمارية طويلة الأجل وعلاج مشكلات السيولة قصيرة ومتوسطة الأجل (Hilscher and Wilson 2017)، ونتيجة لثقة المستثمرين في تقييم هذه المؤسسات يحرص مديري الشركات على أن يضعوا السياسات المالية وسياسات الاستثمار والتمويل أخذين في الاعتبار تقييم هذه المؤسسات بهدف تحسين الأداء المالي والإداري للشركة.

وفى ذات السياق تشير بعض الدراسات (Devalle, Fiandrino et al. 2017)، (Zeeshan 2017) إلى أن التطبيق الجيد لقواعد الحوكمة يؤثر بالإيجاب على تقييم مؤسسات التصنيف الدولية، وهو ما تحقق أيضاً عندما نجحت إدارة الشركات في الحد من تقلبات الأرباح السنوية (Jung, Soderstrom et al. 2013) والحد أيضاً من إدارة الأرباح بالاستحقاقات وإبدالها بإدارة الأرباح الحقيقية حيث انها اقل جذباً للانتباه (Kim, Kim et al. 2013, John 2016)، وكذلك الإفصاح عن الأخبار الجيدة مثل خطط التوسع المستقبلية ضمن الإفصاح السنوي (He 2018)، وحين تستشعر إدارة الشركات قرب الإعلان عن تخفيض تصنيفها ائتماني تزيد من الاعتماد على الديون والتي يصعب الحصول عليها بعد ذلك (Hung, Banerjee et al. 2017) وهو ما أكدت عليه دراسة (Almeida, Cunha et al. 2017) من اتجاه إدارة الشركات إلى تخفيض استثماراتها والاعتماد على الديون بعد تخفيض تصنيفها الائتماني.

وتتحدد علاقة المراجع بالتصنيف الائتماني للشركات من خلال معيار المراجعة المصري رقم (570) - الاستمرارية - حيث يحدد المعيار مسؤولية المراجع نحو دراسة مدي ملائمة تطبيق إدارة الشركة لفرض الاستمرارية في إعداد القوائم المالية، ومن ثم فقد أوجب المعيار على المراجع أن يطلع على تقييم إدارة الشركة لقدرتها على الاستمرار وخطتها في معالجة مواطن القصور المكتشفة أن وجدت، ومن ثم أوجب المعيار على المراجع اذا توصل إلي تأكيد هام يؤدي إلي شك جوهري في استمرارية الشركة أن يفصح عن ذلك في تقريره ، وفى سياق متصل فقد أوضح المعيار الأحداث أو

الظروف التي تؤدي إلى هذ الشك ومنها خسارة رأس المال أو التوقف عن سداد الديون والدعاوى القضائية المطالبة بالتصفية ووجود نسب مالية هامة عكسية والتي يمكن الاستدلال عليها عند تخفيض التصنيف الائتماني للشركة، وفي ذات السياق تؤكد بعض الدراسات (Feldmann and Read 2016, Cha, Hwang et al. 2013) على انه بالرغم من ميل المراجع إلى الاعتماد على نتائج التصنيف الائتماني في تكوين رائيه عن الاستمرارية خاصة في حالة الشركات المتعثرة التي حصلت على تصنيف منخفض إلا أن ذلك لا يقلل من تمتع المراجع بقوة تنبؤية أكثر نجاحاً من مؤسسات التصنيف في توقع مدي استمرارية الشركات.

وفي ذات السياق فانه يجب النظر إلى تقييم مؤسسات التصنيف الائتماني بكثير من الحذر نظرا لصعوبة أن يشمل تقييم مؤسسة واحدة كل الحقائق (Hilscher and Wilson 2017) ولا يعد تخفيض التصنيف دليلاً قاطعاً على حدوث التعثر (Hilscher and Wilson 2011)، كما أن بعض مؤسسات التصنيف تضخم من تقييمها في حالة الرواج الاقتصادي وزيادة ثقة المستثمرين (bolton, freixas et al. 2012)، كما أن هذه المؤسسات عرضة للاحتيال من جانب إدارة الشركات عند تقديم معلومات مالية مضللة ناتجة عن ممارسة إدارة أرباحها بهدف تجنبها لتصنيف ائتماني منخفض (Zhao 2017, Hill, Korczak et al. 2019)، لذا يُفضل أن يعتمد المراجع على نتائج النماذج الكمية لقياس التصنيف الائتماني وخاصة في البدان ذات الأسواق الناشئة التي لا تهتم شركاتها بالحصول على تقييم منتظم لتصنيفها الائتماني من مؤسسات التصنيف الدولية وهو ما يتضح في بيئة الأعمال المصرية.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن المراجع خاصة في حالة الاحتفاظ وحصوله على الأتعاب غير العادية لديه من الدوافع ما يجعله يمارس تأثير هام في الحفاظ على استمرارية شركات عملائه ولا سيما في الحفاظ على تصنيف ائتماني مرتفع أو مستقر على أقل تقدير مما يسهم في تحقيق أهداف الشركات التمويلية والاستثمارية، وتهدف الدراسة الحالية من بيان مدي تحقق هذا الدور في البيئة المصرية خاصة مع قلة أو ندرة المؤلفات العربية التي تناولت هذه العلاقة بالقدر الوافي من الدراسة والتحليل.

2/2 صياغة فروض الدراسة

يمكن اشتقاق فروض الدراسة على النحو التالي:
الفرض الأول: " لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب غير العادية وبين استدامة الشركات "
الفرض الثاني: لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب غير العادية وبين التصنيف الائتماني للشركات "
الفرض الثالث: لا يوجد تأثير معنوي لكل من حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب غير العادية على استدامة الشركات "
الفرض الرابع: لا يوجد تأثير معنوي لكل من حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب غير العادية على التصنيف الائتماني للشركات "

3- الدراسة التطبيقية

يهدف هذا الجزء إلى عرض منهجية الدراسة التطبيقية والتي تتضمن مجتمع وعينة الدراسة ومتغيرات الدراسة ومصادر البيانات وحدود الدراسة ونماذج الدراسة والاختبارات الإحصائية وأخيراً النتائج والتوصيات.

1/3 مجتمع وعينة الدراسة

1/1/3 مجتمع الدراسة

بهدف تحقيق أهداف الدراسة فقد تم توصيف مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المصرية المقيدة والغير مالية ولديها قدر من الامتثال الطوعي لقواعد الحوكمة يسمح بالإفصاح عن مبلغ أتعاب خدمات المراجعة السنوي كأحد القرارات ضمن محاضر اجتماعات الجمعية العمومية العادية السنوية والمتاحة إلكترونياً وفق متطلبات الحوكمة وذلك خلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2018، حيث تم اختيار عام 2007 ليكون بداية تطبيق الدراسة، حيث يتوافق هذا التاريخ مع بداية إصدار الهيئة العامة للرقابة المالية لقواعد الحوكمة والتي نصت على تغيير المراجع كقاعدة استرشادية وذلك بجانب بدء إصدار المؤشر المصري لاستدامة الشركات (مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات سابقاً).

وقد قام الباحث بإجراء دراسة استكشافية لكافة الشركات المقيدة وتحديد الشركات المستهدفة من البحث، ويوضح الجدول التالي توصيف للشركات التي تمثل مجتمع الدراسة موزعة وفقاً للتصنيف الاقتصادي للبورصة المصرية.

جدول رقم (1) توصيف شركات العينة وفقاً للقطاع الاقتصادي

النسبة	عدد المشاهدات	عدد شركات المجتمع	عدد الشركات المقيدة	القطاع الاقتصادي
13.9%	97	14	31	العقارات
16.8%	113	16	23	التشييد ومواد البناء
12.1%	88	14	35	خدمات مالية (باستثناء البنوك)
13.9%	93	13	29	أغذية ومشروبات
8.5%	57	8	16	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
7.2%	48	7	16	سياحة وترفيه
5.4%	36	5	16	رعاية صحية وأدوية
4.6%	31	4	10	منتجات منزلية وشخصية
4.5%	30	4	9	موارد أساسية
3.9%	26	4	8	كيماويات
2.1%	14	3	5	موزعون وتجارة تجزئة
2.2%	15	2	4	تكنولوجيا
0.7%	5	1	3	غاز وبتروول
1.6%	11	1	1	إعلام
0.7%	5	1	3	اتصالات
1.6%	11	1	1	مرافق
100%	668	98	210	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث

2/1/3 عينة الدراسة

يري الباحث أن طبيعة السوق المصري كأحد الأسواق الناشئة حيث التطبيق الطوعي للعديد من قواعد الحوكمة سوف ينعكس على الحجم المناسب لعينة الدراسة، فقد أظهرت الدراسة الاستكشافية التي قام بها الباحث أن عدد الشركات والمشاهدات التي يمكن أن تمثل مجتمع الدراسة محدود إلى حد ما يجعل من المناسب استخدام كافة هذه المشاهدات في اختبار فروض الدراسة، ومن ثم فقد تم تحديد عينة الدراسة في عدد (98) شركة غير مالية بإجمالي مشاهدات (668) مشاهدة موزعة على (16) قطاع اقتصادي بخلاف قطاع البنوك خلال سلسلة زمنية من عام (2007) إلى عام (2018).

2/3 متغيرات الدراسة

يمكن من خلال فروض الدراسة تحديد المتغيرات في أربع متغيرات مستقلة وست متغيرات رقابية ومتغيرين تابعين، وسوف تعتمد الدراسة على استخدام اللوغاريتم في قياس بعض المتغيرات لتفادي تشتت البيانات الناتج من التقلبات الكبيرة، وفيما يلي تعريف المتغيرات وكيفية قياسها.

1/2/3 المتغيرات المستقلة

1/1/2/3 متغير الاحتفاظ الاختياري بمكتب المراجعة

Voluntary Audit Firm Retention (VAFR)

حيث يتم قياس المتغير بأقصى عدد فترات تم فيها الاحتفاظ الاختياري بنفس مكتب المراجعة خلال فترة الدراسة لكل شركة في العينة وذلك بالاعتماد على تقارير المراجعة السنوية.

2/1/2/3 متغير الاحتفاظ الاختياري بشريك المراجعة

Voluntary Audit Partner Retention (VAPR)

حيث يتم قياس المتغير بأقصى عدد فترات تم فيها الاحتفاظ الاختياري بنفس شريك المراجعة بنفس المكتب خلال فترة الدراسة لكل شركة في العينة وذلك بالاعتماد على تقارير المراجعة السنوية.

3/1/2/3 متغير الأتعاب الفعلية (FEE) Actual Fees

ويتم قياس المتغير بأخذ لوغاريتم مبلغ الأتعاب الفعلي السنوي عن الفترة المالية (الحالية) والذي يتم تحديده في محضر الجمعية العمومية العادية لاعتماد القوائم المالية عن الفترة المالية (السابقة) ضمن فقرة تعيين المراجع وتحديد أتعابه.

4/1/2/3 متغير الأتعاب غير العادية (ABNFEE) Abnormal Fees

سوف تعتمد الدراسة في قياس الأتعاب غير العادية على تكوين نموذج انحدار للقياس وهو المنهج المتبع في العديد من البحوث التطبيقية الحديثة ذات الصلة (Choi, Kim et al. 2010, Fitriany 2015, Krauß, Pronobis et al. 2014, Xie, Cai et al. 2010, Jung, Kim et al. 2016, Nkemjika, Sunday et al. 2017, Olawumi Dabor and Benjamine 2017, Zhang 2017, Alhadab 2018, Lin, Lin et al. 2018)، ولأغراض التحليل الإحصائي فسوف يتم اتباع الخطوات التالية لقياس الأتعاب غير العادية

وذلك على اعتبار أن الأتعاب السنوية الفعلية للمراجعة والمفصح عنها هي أتعاب إجمالية تنقسم إلى أتعاب عادية والأتعاب غير العادية:

- أولاً: يتم تحديد المتغيرات المستقلة والحاكمة في حصول المراجع على أتعابه (العادية) نظير خدمات المراجعة وذلك من واقع الدراسات السابقة بجانب المتغيرات التي يراها الباحث ذات صلة، كما تم الاعتماد على أتعاب المراجعة السنوية الفعلية (الإجمالية) كمتغير تابع.
- ثانياً: يتم تصميم نموذج انحدار للدراسة ككل وتحديد قيم معاملته (α_0 & β_1 & β_2) باستخدام برنامج إحصائي.
- ثالثاً: يتم التعويض في النموذج بقيم المتغيرات المستقلة الفعلية في كل فترة مالية على حدة وقيم معالم النموذج وذلك للوصول لقيمة الأتعاب (العادية) وبخصمها من الأتعاب الفعلية (الإجمالية) يتم تحديد بواقي النموذج (الموجبة أو السالبة) في كل فترة مالية، حيث تمثل قيمة البواقي الأتعاب غير العادية والتي يتم الاعتماد عليها في اختبارات صحة فروض الدراسة.

وقد قام الباحث بتصميم النموذج التالي لتقدير الأتعاب غير العادية:

$$Fees_{it} = \alpha_0 + \beta_1 Auditor_{it} + \beta_2 Report_{it} + \beta_3 Restate_{it} + \beta_4 Assets_{it} + \beta_5 MTB_{it} + \beta_6 GRW_{it} + \beta_7 ROA_{it} + \beta_8 NegROA_{it} + \beta_9 Lever_{it} + \beta_{10} ARInv_{it} + \beta_{11} Z_Score_{it} + \epsilon AbnFees$$

جدول رقم (2) توصيف متغيرات نموذج الأتعاب غير العادية

م	المتغير	الوصف	طريقة القياس
1	FEES	أتعاب المراجعة الفعلية الإجمالية	لوغار يتم مبلغ الأتعاب الفعلي السنوي عن الفترة المالية.
2	AUDITOR	سمعة المراجع	متغير وهمي يأخذ قيمة (2) إذا كان المكتب من المكاتب الكبرى الأربعة ويأخذ قيمة (1) إذا كان المكتب ذو انتماء دولي فقط ويأخذ المتغير قيمة (0) في حالة المكتب المحلي.
3	REPORT	تقرير المراجعة	متغير وهمي يأخذ قيمة (1) إذا كان تقرير المراجعة متحفظ ويأخذ قيمة (0) في حالة التقرير النظيف.
4	RESTATE	إعادة الإصدار	متغير وهمي يأخذ قيمة (1) إذا تم إعادة إصدار القوائم المالية ويأخذ قيمة (0) إذا لم يتم إعادة الإصدار.
5	ASSETS	حجم الشركة	لوغار يتم إجمالي الأصول في نهاية الفترة المالية
6	MTB	معدل القيمة السوقية	نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية في نهاية الفترة المالية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية الفترة المالية.

7	GRW	نمو المبيعات	الفرق بين مبيعات الفترة الحالية والسابقة منسوبة إلى المبيعات السابقة
8	ROA	العائد على الأصول	نسبة الأرباح قبل الضرائب على إجمالي الأصول
9	NEGROA	العائد السلبي على الأصول	متغير وهمي يأخذ قيمة (1) إذا كان المعدل سلبي ويأخذ قيمة (0) إذا كان المعدل إيجابي
10	LEVER	الرافعة المالية	نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول
11	ARINV	المدينين إلى المخزون	نسبة المدينين في نهاية الفترة المالية إلى رصيد المخزون آخر الفترة المالية.
12	Z_SCORE	الفشل المالي	نتيجة نموذج التمان للفشل المالي.
13	AbnFees ^ε	الأتعاب غير العادية	بواقى نموذج الانحدار

2/2/3 المتغيرات الرقابية

وهي المتغيرات الأخرى بخلاف المتغيرات المستقلة والتي يمكن أن تكون ذات علاقة بالمتغيرات التابعة والتي تم الاعتماد عليها بواسطة غالبية الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية وهي على النحو التالي:

الجدول رقم (3) - توصيف المتغيرات الرقابية

م	المتغير	الوصف	طريقة القياس
1	CHFEE	سلوك الأتعاب	متغير وهمي يأخذ قيمة (2) إذا زادت الأتعاب عن العام الماضي ويأخذ قيمة (1) إذا استقرت وقيمة (0) إذا انخفضت.
2	RKSAST	سلوك ترتيب المؤشر	متغير وهمي يأخذ قيمة (1) في حالة حصول الشركة على ترتيب عالي في مؤشر الاستدامة اقل من 15 ويأخذ قيمة (0) إذا كان الترتيب منخفض.
3	RESAST	الانتظام في المؤشر	متغير وهمي يأخذ قيمة (1) في حالة انتظام الشركة في المؤشر المصري للاستدامة منذ دخولها المؤشر خلال فترة الدراسة ويأخذ قيمة (0) بخلاف ذلك.
4	ASSETS	حجم الشركة	لوغاريتم إجمالي الأصول في نهاية الفترة المالية
5	ROA	العائد على الأصول	نسبة الأرباح قبل الضرائب على إجمالي الأصول
6	LEVE	الرافعة المالية	نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول

3/2/3 المتغيرات التابعة

1/3/2/3 متغير الاستدامة (SUSTA) Corporate Sustainability

ويتم قياس استدامة الشركات من خلال مقياس بديل يمثل ترتيب الشركة في المؤشر المصري للاستدامة على أن يتم عكس قيمة المؤشر عند الإدخال في البرنامج الإحصائي لتصحيح دلالة القيمة واستخدام اللوغاريتم لتفادي تشتت البيانات.

2/3/2/3 متغير التصنيف الائتماني (RATING) Credit Rating

إن المتابع لطبيعة السوق المصري يجد حدوث بعض الحالات النادرة التي حصلت فيها الشركات المصرية المقيدة على تصنيف ائتماني منتظم من مؤسسات التصنيف العالمية ومن ثم لا يمكن الاعتماد في قياس متغير التصنيف الائتماني على تقييم مؤسسات التصنيف، وسوف يقوم الباحث بالاعتماد على نموذج كمي وهو نموذج شيرود Sherrod، حيث يعد من أهم النماذج التطبيقية الحديثة المتعارف عليها لدى البنوك كأداة لتقييم المخاطر الائتمانية المسببة للإفلاس عند منح القروض للعملاء، ويعتمد النموذج على مجموعة من المؤشرات المالية ذات قوة تفسيرية عالية في تقييم الاستمرارية (Zeytinoglu and Deniz Akarim 2013, AbuOrabi 2014, Almansour 2015, Babela and Mohammed 2016) وبأخذ النموذج المعادلة التالية:

$$Z=17 X1 + 9 X2 + 3.5 X3 + 20 X4 + 1.2 X5 + 0.1 X6$$

حيث أن:

$$\begin{aligned} 1X &= \text{رأس المال العامل} / \text{مجموع الأصول} \\ 2X &= \text{رصيد النقدية} / \text{مجموع الأصول} \\ 3X &= \text{حقوق الملكية} / \text{مجموع الأصول} \\ 4X &= \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مجموع الأصول} \\ 5X &= \text{إجمالي الأصول} / \text{إجمالي المطلوبات} \\ 6X &= \text{حقوق الملكية} / \text{الأصول الثابتة الملموسة} \end{aligned}$$

حيث يتم حساب ناتج النموذج وتقييم تصنيف الشركات إلى خمس فئات وفقاً للجدول التالي:

(Z)	درجة المخاطرة	الفئة
$25 \leq Z$	قروض ممتازة عديمة المخاطرة	الأولى
$20 \leq Z < 25$	قروض قليلة المخاطر	الثانية
$5 \leq Z < 20$	قروض متوسطة المخاطر	الثالثة
$-5 \leq Z < 5$	قروض مرتفعة المخاطر	الرابعة
$-5 > Z$	قروض خطرة جدا	الخامسة

3/3 نماذج الدراسة

1/3/3 النموذج الأول

$$\begin{aligned} \text{SUSTA}_{it} = & \beta 0 + \beta 1 \text{VAFR}_{it} + \beta 2 \text{VAPR}_{it} + \beta 3 \text{FEE}_{it} + \beta 4 \text{ABNFEE}_{it} + \beta 5 \\ & \text{CHFEE}_{it} + \beta 6 \text{RKSAST}_{it} + \beta 7 \text{RESAST}_{it} + \beta 8 \text{ASSETS}_{it} + \beta 9 \\ & \text{ROA}_{it} + \beta 10 \text{LEVER}_{it} + \epsilon_{it} \end{aligned}$$

1/3/3 النموذج الثاني

$$\begin{aligned} \text{RATING}_{it} = & \beta 0 + \beta 1 \text{VAFR}_{it} + \beta 2 \text{VAPR}_{it} + \beta 3 \text{FEE}_{it} + \beta 4 \text{ABNFEE}_{it} + \\ & \beta 5 \text{CHFEE}_{it} + \beta 6 \text{RKSAST}_{it} + \beta 7 \text{RESAST}_{it} + \beta 8 \text{ASSETS}_{it} + \\ & \beta 9 \text{ROA}_{it} + \beta 10 \text{LEVER}_{it} + \epsilon_{it} \end{aligned}$$

4/3 مصادر بيانات الدراسة

اعتمد الباحث في الدراسة التطبيقية على المصادر التالية:

- 1- القوائم المالية المنشورة وتقارير المراجعة المتاحة على كل من المواقع الإلكترونية الخاصة بنشر المعلومات والمواقع الإلكترونية لشركات العينة.
- 2- محاضر الجمعيات العمومية العادية السنوية المتاحة على المواقع الإلكترونية لشركات العينة.
- 3- بيانات مؤشر الاستدامة المصري خلال فترة الدراسة والمتاحة على مواقع نشر معلومات البورصة.

5/3 حدود البحث

خرج عن نطاق تطبيق الدراسة الحالات التالية:

- 1- يخرج عن نطاق التطبيق الشركات المالية كالبنوك وشركات التأمين حيث تبين للباحث أن طبيعة الأتعاب في قطاع البنوك تختلف عن باقي القطاعات بسبب زيادة أعباء المراجعة الناتجة عن الالتزام بتطبيق المراجعة المشتركة ومن ثم تضاعف مبلغ الأتعاب، وذلك بخلاف زيادة عبء المراجعة الناتج من قيام المراجع بمراجعة التقارير المالية وإعداد تقريره بالتوافق مع متطلبات كل من البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية.
- 2- يخرج عن نطاق تطبيق الدراسة الشركات التي تطبق المراجعة المشتركة اختياريًا خلال فترة الدراسة حيث تختلف طبيعة الاحتفاظ وتغيير المراجع في هذه الحالة عن حالة المراجعة الفردية

- وذلك فضلاً عن ارتفاع مبلغ الأتعاب الإجمالي وقد لا تحرص الشركات علي توضيح نصيب كل مراجع وكذلك حجم المهام التي قام بها.
- 3- يخرج عن نطاق التطبيق الشركات التي لا تفصح عن مبلغ أتعاب خدمة المراجعة منفردة وتفصح عن أتعاب مجمل الخدمات التي يقدمها المكتب، حيث أن القانون الساري لمهنة المحاسبة والمراجعة لا ينص على منع المراجع من تقديم خدمات المراجعة والخدمات بخلاف المراجعة لنفس العميل.
- 4- يخرج عن نطاق التطبيق الشركات الحكومية المقيدة والتابعة لإحدى الوزارات من خلال الشركات القابضة التابعة لها، ويقوم بمراجعتها منفرداً مراقبو الجهاز المركزي للمحاسبات حيث لا يحصلوا على أتعاب نظير خدمات المراجعة إلا بقرار طوعي من الجمعية العمومية.
- 5- يخرج عن نطاق الدراسة الفترات المالية التي حدث بها تغيير اختياري لمكتب المراجعة بالكامل وليس فقط تغيير الشريك.
- 6- يخرج عن نطاق التطبيق الشركات والفترات المالية التي لا تنشر فيها الشركات محاضر اجتماعات الجمعية العامة السنوية على موقعها الإلكتروني كأحد متطلبات قواعد الحوكمة المصرية.
- 7- يخرج عن نطاق التطبيق الشركات الغير مقيدة بالبورصة أو التي تم شطبها أو المتوقفة أو حديثة القيد خلال فترة الدراسة، حيث تتطلب طبيعة الدراسة امتثال دوري للشركات بقواعد الحوكمة الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية.

7/3 توصيف المتغيرات

يهدف هذا الجزء من الدراسة التطبيقية إلى تقديم مزيد من الإيضاح حول بيانات متغيرات الدراسة مما يساعد في تفسير طبيعة العلاقات بينها وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

1. تشير بيانات الدراسة إلى أن (98) شركة فقط من اصل (210) شركة غير مالية مقيدة هي التي ينطبق عليها محددات توصيف مجتمع الدراسة، ومن ثم يمكن اعتبار أن نسبة امتثال الشركات الغير مالية لقاعدة الحوكمة الخاصة بالإفصاح عن الأتعاب بمحاضر الجمعيات المنشورة الكترونياً هي 46.7%.
2. تستحوذ مكاتب المراجعة الكبرى 4 BIG على 39% من خدمات مهنة المراجعة بالسوق المصري وبالأخذ في الاعتبار المكاتب ذات الانتماء الدولي تصل نسبة الاستحواذ إلى 72% في مقابل 28% فقط للمكاتب المحلية.

جدول رقم (4) توصيف لخصائص سوق مهنة المراجعة في مصر

حجم مكتب المراجعة		سوق مهنة المراجعة في مصر			نوع تقرير المراجعة		إعادة الإصدار التقارير المالية		سلوك أتعاب المراجعة			الأتعاب الغير عادية					
المشاهدات	النسبة	الشركات	متحفظ	نظيف	إعادة إصدار	بدون إعادة إصدار	زيادة	استقرار	نقص	موجبة	سالبة	المشاهدات	النسبة				
263	39%	40	34	229	39	224	83	176	4	147	116	263	39%				
221	33%	35	25	196	14	207	63	153	5	127	94	221	33%				
184	28%	28	6	178	33	151	81	96	7	97	87	184	28%				
668	100%	103(*)	668	668	668	668	668	668	668	668	668	668	100%				
حجم مكتب المراجعة		المشاهدات		ترتيب الشركات في مؤشر الاستدامة				انتظام الشركات في مؤشر الاستدامة				خارج المؤشر					
				ترتيب مرتفع		ترتيب منخفض		شركات المؤشر		الشركات المنتظمة		الغير منتظمة					
عدد	ملاحظات	عدد	ملاحظات	عدد	ملاحظات	عدد	ملاحظات	عدد	ملاحظات	عدد	ملاحظات	عدد	ملاحظات				
263	26	73	13	42	13	31	17	73	13	66	4	7	35				
221	6	25	4	16	2	9	5	25	5	24	4	1	31				
184	2	3	1	2	1	1	1	3	1	3	1	0	27				
668	34	101	18	60	16	41	23	101	23	93	18	5	93				
حجم مكتب المراجعة		المشاهدات		الاحتفاظ بالمراجع				التصنيف الائتماني- درجة مخاطر الائتمان									
				الاحتفاظ بالمكتب		الاحتفاظ بالشريك		عديمة المخاطر		مخاطر قليلة		مخاطر متوسطة		مخاطر مرتفعة		خطرة جدا	
عدد	ملاحظات	متوسط	اكبر	متوسط	اكبر	متوسط	اكبر	عدد	ملاحظات	عدد	ملاحظات	عدد	ملاحظات	عدد	ملاحظات	عدد	ملاحظات
263	12	8	10	4.89	10	29	22	148	59	5	59	148	22	29	22	148	59
221	11	8	11	7.56	11	27	30	139	17	8	17	139	30	27	30	139	17
184	12	8	12	7.40	12	41	31	95	17	0	17	95	31	41	31	95	17
668	12	8	12	7.40	12	97	83	382	93	13	93	382	83	97	83	382	93

(*) تتكون عينة الدراسة من 5 شركات تم مراجعتها من عدة مكاتب مراجعة ذات أحجام مختلفة خلال فترة الدراسة مما يفسر ان مجموع عدد الشركات بالجدول الفقرة 103 (40+35+28) مقارنة بإجمالي عدد شركات العينة 98 شركة وهو الأمر الذي تكرر في بيانات مؤشر الاستدامة.

3. تشير بيانات الدراسة إلى أن مكاتب المراجعة المصرية على اختلاف سمعتها تميل أكثر إلى إصدار تقارير مراجعة نظيفة غير متحفظة.
4. كما يلاحظ أن الشركات المصرية المقيدة لا تميل إلى إعادة إصدار قوائمها المالية بغض النظر عن سمعة مكتب المراجعة.
5. تشترك جميع مكاتب المراجعة الممثلة للعينة على اختلاف سمعتها في الميل إلى الاستقرار في مبلغ الأتعاب الذي تحصل عليه سنوياً من عملائها وإنها في حالة تغير مستوى أتعابها تميل أكثر إلى الزيادة.
6. تشير بيانات الدراسة إلى ميل الشركات المقيدة إلى تحفيز مكاتب المراجعة بالأتعاب غير العادية الموجبة أكثر من السالبة وتحظى مكاتب المراجعة الكبرى بنصيب أكبر من الأتعاب غير العادية الموجبة مقارنة بالمكاتب الأخرى.
7. تشير بيانات الدراسة إلى أن غالبية الشركات المقيدة لا تميل للإدراج في مؤشر الاستدامة وذلك ليس بسبب اقتصار عدد الشركات بالمؤشر في اعلي 30 شركة، وإنما تظهر البيانات أن نحو 39 شركة فقط - مما شملتهم العينة - حصلت على ترتيب بالمؤشر منذ تدشينه وتميل أكثر للحصول على ترتيب مرتفع كما يغلب عليها الانتظام في المؤشر وإن أكثر هذه الشركات يتم مراجعتها بواسطة المكاتب الكبرى في حين أن العدد الأكبر من شركات العينة خارج المؤشر وموزعة على مكاتب المراجعة على اختلاف أحجامها بصورة متوازنة.
8. تشير بيانات الدراسة المتعلقة بالاحتفاظ بالمراجع إلى أن الشركات المصرية تحتفظ بمكتب المراجعة أطول فترة ممكنه دون التقييد بقاعدة الحوكمة التي توجب حد اقصى 6 سنوات لمدة التعاقد مع نفس المراجع، حيث أظهرت بيانات الدراسة أن مكاتب المراجعة الكبرى BIG4 بلغت أطول فترة للاحتفاظ بالمكتب 12 سنة متتالية بمتوسط 8 سنوات في حين أن أطول مدة للاحتفاظ بالشريك هي 10 سنوات بمتوسط 4.89 سنة، في حين تشير البيانات التفصيلية للدراسة إلى أن معظم مكاتب المراجعة الكبرى تلتزم بالتغيير الاختياري للشريك كل 6 سنوات وفقاً لما تفصح عنه تقارير الشفافية والسابق الإشارة إليها في الإطار المهني للعلاقة التعاقدية بين الشركة والمراجع لكن توجد فقط 6 شركات من مجمل 40 شركة تراجعها مكاتب المراجعة الكبرى زادت بها فترة الاحتفاظ بالشريك عن 6 سنوات وبلغت 10 سنوات بإحداها.
9. وبالنسبة لمكاتب المراجعة ذات الانتماء الدولي فقط فهي أيضاً غير ملتزمة بالحد الأقصى للمدة التعاقدية للمكتب ولا للشريك مثلما يحدث بمكاتب المراجعة الكبرى حيث يصل الحد الأقصى

للتعاقد 11 سنة مع نفس المكتب ونفس الشريك بمتوسط 8 سنوات للمكتب و7.56 سنة للشريك حيث تشير البيانات التفصيلية إلى أن 16 شركة من أصل 35 شركة تُراجعتها هذه المكاتب في السوق المصري تجاوزت فترة الاحتفاظ بنفس شريك المراجعة مدة 6 سنوات أي أن المكاتب ذات الانتماء الدولي اقل التزاما بقواعد الحوكمة المصرية، وهو ما تحقق أيضا في المكاتب المحلية حيث زادت مدة الاحتفاظ بالشريك عن 6 سنوات في عدد 11 شركة من أصل 28 شركة، ويمكن القول أن سبب عدم التزام مكاتب المراجعة بغالبية قواعد الحوكمة المنظمة للتعاقد مع المراجع هو الصفة الاسترشادية لقواعد الحوكمة المصرية.

10. تظهر بيانات الدراسة ميل الشركات المقيدة المصرية التي شملتها العينة إلى الحفاظ على تصنيف ائتماني متوسط المخاطر يصعب التنبؤ به في المستقبل ويتم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى، ثم يليها الشركات ذات التصنيف الائتماني مرتفع المخاطر وتسيطر عليه أيضا المكاتب الكبرى إما بالنسبة للشركات ذات التصنيف الممتاز فتشترك في مراجعتها مكاتب المراجعة الكبرى والمحلية.

11. تشير الملاحظات السابقة أن ثمة علاقات متشابكة بين الاحتفاظ بالمراجع وحصوله على الأتعاب غير العادية وبين تقييم الشركة في مؤشر الاستدامة وتصنيفها الائتماني وهو ما سوف يتم التحقق منه من خلال الجزء التالي من الدراسة التطبيقية.

8/3 الاختبارات الإحصائية

سوف يتم في هذا الجزء من الدراسة التطبيقية إجراء التحقق من توافر شروط الاختبار المعلمى ثم إجراء الإحصاءات الوصفية للمتغيرات وذلك تمهيداً لإجراء اختبارات الفروض.

1/8/3 تحقق شروط الاختبار المعلمى

تستهدف الدراسة التطبيقية فيما يلي التحقق من توافر شروط إجراء الاختبارات المعلمية وتشمل اختبار توزيع البيانات واختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات واختبار الأزواج الخطي بين المتغيرات المستقلة وأخيراً اختبار تجانس البيانات.

1/1/8/3 اختبار توزيع البيانات

سوف يتم استخدام الاختبارات Kolmogorov-Smirnov Test & Shapiro-Wilk Test للتأكد من أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ومن ثم تحديد مدى مناسبة استخدام الاختبارات المعلمية أو اللامعلمية لاختبار صحة الفروض، وذلك على النحو المبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (5) - نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
FEES	0.076	668	0.000	0.973	668	0.000
ABNFEES	0.063	668	0.000	0.956	668	0.000
VAFR	0.123	668	0.000	0.959	668	0.000
VAPR	0.147	668	0.000	0.953	668	0.000
CHFEE	0.391	668	0.000	0.677	668	0.000
RKSAST	0.495	668	0.000	0.462	668	0.000
RESAST	0.501	668	0.000	0.457	668	0.000
ASSETS	0.046	668	0.002	0.990	668	0.000
ROA	0.112	668	0.000	0.924	668	0.000
LEVE	0.064	668	0.000	0.934	668	0.000
SUSTA	0.498	668	0.000	0.474	668	0.000
RATING	0.076	668	0.000	0.929	668	0.000

a. Lilliefors Significance Correction

يلاحظ من الجدول السابق أن كافة البيانات تتبع التوزيع الغير طبيعي حيث يقل مستوى المعنوية المحسوبة عن مستوى المعنوية 5% لذلك يلزم استخدام وتطبيق الاختبارات اللامعلمية عليها.

2/1/8/3 اختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات

يهدف اختبار Durbin-Watson Test إلى التأكد من أن مشاهدات المتغيرات في سلسلة زمنية ليس بها ارتباط ذاتي Autocorrelation والذي يؤدي للوصول لنتائج إحصائية بها تحيز، وذلك على النحو المبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (6) - نتيجة اختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات

Model Summary					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.960 ^a	0.922	0.921	0.12489	1.071

a. Predictors: (Constant), LEVE, ABNFEES, CHFEE, VAFR, RKSAST, ROA, ASSETS, VAPR, RESAST, FEES

b. Dependent Variable: SUSTA

Model Summary					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.688 ^a	0.473	0.465	8.50252	0.726

a. Predictors: (Constant), LEVE, ABNFEES, CHFEE, VAFR, RKSAST, ROA, ASSETS, VAPR, RESAST, FEES

b. Dependent Variable: RATING

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن قيمة اختبار Durbin-Watson test المحسوبة في علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع SUSTA تساوي (1.071) وبالمتغير التابع RATING تساوي (0.726) وهي جميعاً قيم خارج نطاق القيم الجدولية للاختبار (من 1.5 إلى 2.5) عند مستوى معنوية 5%، مما يعني أن المتغيرات بينها ارتباط ذاتي Autocorrelation لكنها أقل من الحد الأدنى وهو امر مقبول في بيانات السلاسل الزمنية.

3/1/8/3 اختبار الازدواج الخطي واختبار تجانس البيانات

يهدف اختبار الازدواج الخطي إلى التأكد من أن المتغيرات المستقلة ليس بينها ازدواج خطي متعدد Multicollinearity حتى تصبح النتائج الإحصائية أكثر دقة وغير متحيزة، كما يهدف اختبار التجانس إلى التأكد من أن بيانات الدراسة لا يوجد بينها عدم تجانس Heteroskedasticity مما يعني زيادة واقعية للنتائج وإمكانية الاعتماد عليها.

الجدول رقم (7) - نتيجة اختبار الازدواج الخطي والتجانس

Model	t	Sig.	Collinearity Statistics	
			Tolerance	VIF
1 (Constant)	3.979	0		
FEES	-1.002	0.317	0.099	10.119
ABNFEES	-0.907	0.365	0.23	4.352
VAFR	-3.071	0.002	0.424	2.359
VAPR	2.78	0.006	0.348	2.873
CHFEE	1.248	0.212	0.895	1.118
RKSAST	-0.141	0.888	0.141	7.081
RESAST	1.05	0.294	0.133	7.539
ASSETS	-3.18	0.002	0.192	5.202
ROA	9.783	0	0.819	1.221
LEVE	-11.469	0	0.798	1.252

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن قيمة اختبار VIF test لغالبية المتغيرات هي أقل من القيمة الجدولية وقدرها 10 فيما عدا المتغير FEES، مما يعني أن المتغيرات المستقلة ليس بها ازدواج خطي Multicollinearity، كما تشير نتائج استخدام اختبار Levene's Test إلى أن بعض المتغيرات تزيد القيمة المحسوبة عن مستوى المعنوية 5%، إذن لا يوجد بينها عدم تجانس Heteroskedasticity مثل المتغيرات المتعلقة بأنواع وسلوك أتعاب المراجعة، كما أن بعض المتغيرات تقل القيمة المحسوبة عن مستوى المعنوية 5%، إذن يوجد بينها عدم تجانس مثل متغير الاحتفاظ بالمراجع والمؤشرات المالية الخاصة بالشركة.

2/8/3 الإحصاءات الوصفية

في هذا الجزء من الدراسة التطبيقية سوف يتم عرض بعض المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (8) - الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics							
	N	Range	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviat
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Err	Statistic
FEES	668	2.703	3.092	5.795	4.80069	0.014797	0.382445
ABNFEES	668	1.636	-1.041	0.595	0.00138	0.008936	0.230959
VAFR	668	11	1	12	7.85	0.087	2.251
VAPR	668	11	1	12	6.46	0.101	2.619
CHFEE	668	2	0	2	1.32	0.020	0.514
RKSAST	668	2	0	2	.26	0.024	0.610
RESAST	668	2	0	2	.31	0.027	0.702
ASSETS	668	3.67	1.19	4.86	2.8591	0.02760	0.71335
ROA	668	1.17	-0.69	0.48	0.0697	0.00439	0.11352
LEVE	668	2.72	-1.26	1.46	0.4136	0.00975	0.25208
SUSTA	668	1.48	0.00	1.48	0.1936	0.01720	0.44459
RATING	668	97.15	-26.63	70.52	14.6439	0.44993	11.62879

تشير نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة إلى أن كافة متوسطات قيم المتغيرات تتوسط قيم الحد الأدنى والأقصى مما يشير إلى تقارب البيانات وانخفاض تشتتها فيما عدا المتغير RATING والذي حصل أيضا على أكبر متوسط وحصل متغير ABNFEES على أقل متوسط.

9/3 اختبار الفروض الإحصائية

يهدف هذا الجزء من الدراسة التطبيقية إلى تحقيق أهداف الدراسة من خلال إجراء اختبار الفروض الإحصائية وذلك على النحو التالي:

1/9/3 اختبار صحة الفرض الأول

سوف يتم اختبار صحة الفرض الأول كما يلي:

- الفرض العدم: " لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأرباح غير العادية وبين استدامة الشركات".
- الفرض البديل: " توجد علاقة ارتباط معنوية بين حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأرباح غير العادية وبين استدامة الشركات".

وسوف يتم اختبار صحة الفرض من خلال مصفوفة ارتباط بيرسون Pearson's Correlation Matrix لقياس معنوية العلاقة.

الجدول رقم (9) - نتائج اختبار Pearson's Correlation Matrix

Correlations						
		FEES	ABNFEEES	VAFR	VAPR	CHFEE
SUSTA	Pearson Correlation	0.326**	0.007	-0.036	-0.212**	0.011
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.852	0.354	0.000	0.782
	N	668	668	668	668	668
SUSTA		RKSAST	RESAST	ASSETS	ROA	LEVE
	Pearson Correlation	0.958**	0.907**	0.390**	0.034	0.114**
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.000	0.376	0.003
	N	668	668	668	668	668

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

تشير نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون إلى وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية بين استدامة الشركات وبين أتعاب المراجعة وترتيب وانتظام الشركات في مؤشر الاستدامة وحجم الشركة المقاس بإجمالي الأصول والرافعة المالية كما توجد علاقة ارتباط معنوية سلبية بين استدامة الشركات والاحتفاظ بشريك المراجعة في حين ترتبط الاستدامة بالأتعاب غير العادية والاحتفاظ بمكتب المراجعة وسلوك أتعاب المراجعة ومعدل العائد على الاستثمار بعلاقات ارتباط غير معنوية، وترجح النتائج السابقة رفض الفرض العدم القائل بأنه " لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب غير العادية وبين استدامة الشركات " .

2/9/3 اختبار صحة الفرض الثاني

سوف يتم اختبار صحة الفرض الثاني كما يلي:

➤ الفرض العدم: " لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب غير العادية وبين التصنيف الائتماني للشركات " .

➤ الفرض البديل: " توجد علاقة ارتباط معنوية بين حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب غير العادية وبين التصنيف الائتماني للشركات " .

وسوف يتم اختبار صحة الفرض من خلال مصفوفة ارتباط بيرسون Pearson's Correlation Matrix لقياس معنوية العلاقة.

الجدول رقم (10) – نتائج اختبار Pearson's Correlation Matrix

Correlations						
		FEES	ABNFEES	VAFR	VAPR	CHFEE
RATING	Pearson Correlation	-0.379**	-0.127**	-0.083*	0.190**	0.060
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.001	0.033	0.000	0.120
	N	668	668	668	668	668
RATING		RKSAST	RESAST	ASSETS	ROA	LEVE
	Pearson Correlation	-0.091*	-0.085*	-0.336**	0.428**	-0.550**
	Sig. (2-tailed)	0.019	0.028	0.000	0.000	0.000
	N	668	668	668	668	668

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

تشير نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية بين التصنيف الائتماني وبين الاحتفاظ بشريك المراجعة ومعدل العائد على الاستثمار في حين يرتبط التصنيف الائتماني بعلاقات ارتباط معنوية سلبية مع أتعاب المراجعة والأتعاب غير العادية والاحتفاظ بمكتب المراجعة وترتيب وانتظام الشركة في مؤشر الاستدامة وحجم الشركة والرافعة المالية، وترجع النتائج السابقة رفض الفرض العدم القائل بأنه " لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب غير العادية وبين التصنيف الائتماني للشركات " .

3/9/3 اختبار صحة الفرض الثالث

سوف يتم اختبار صحة الفرض الثالث كما يلي:

- الفرض العدم: " لا يوجد تأثير معنوي لكل من حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب غير العادية على استدامة الشركات " .
- الفرض البديل: " يوجد تأثير معنوي لكل من حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب غير العادية على استدامة الشركات " .

وسوف يتم اختبار صحة الفرض باستخدام تحليل الانحدار المتعدد **Multiple Regression Analysis**.

الجدول رقم (11) - معالم الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson	
1	0.960a	0.922	0.921	0.12489	1.071	
ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	121.594	10	12.159	779.602	0.000a
	Residual	10.247	657	0.016		
	Total	131.842	667			
a. Predictors: (Constant), LEVE, ABNFEES, CHFEE, VAFR, RKSAST, ROA, ASSETS, VAPR, RESAST, FEES						
b. Dependent Variable: SUSTA						
Model		Unstandardized Coefficients				
		B	Std. Error			
1	(Constant)	0.063	0.156			
	FEES	-0.017	0.04			
	ABNFEES	0.028	0.044			
	VAFR	0.007	0.003			
	VAPR	-0.006	0.003			
	CHFEE	0.002	0.01			
	RKSAST	0.589	0.021			
	RESAST	0.101	0.019			
	ASSETS	0.002	0.015			
	ROA	-0.017	0.047			
	LEVE	0.015	0.021			
a. Dependent Variable: SUSTA						

تشير معالم نموذج الانحدار إلى معنوية النموذج عند درجة (0.000)، كما أن النموذج يمكن الاعتماد عليه في تفسير مشكلة الدراسة حيث أن معامل التحديد (92.2%) ومعامل التحديد المعدل (92.1%) وقيمة F (34.264) ومعامل ارتباط (96%)، مما يعني أن الأتباع بنوعيتها والاحتفاظ بالمراجع بنوعيه بجانب المتغيرات الرقابية تفسير جانباً كبيراً يعتد به في تغير استدامة الشركات المصرية المقيدة، وترجع النتائج السابقة رفض الفرض العدم القائل بأنه " لا يوجد تأثير معنوي لكل من حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتباع غير العادية على استدامة الشركات".

ويمكن من خلال البيانات السابقة صياغة نموذج الدراسة الأول المفسر لمشكلة الدراسة وذلك على النحو التالي:

النموذج الأول

$$SUSTA_{it} = 0.063 + 0.007 VAFR_{it} - 0.006 VAPR_{it} - 0.017 FEE_{it} + 0.028 ABNFEE_{it} + 0.002 CHFEE_{it} + 0.0589 RKSAST_{it} + 0.101 RESAST_{it} + 0.002 ASSETS_{it} - 0.017 ROA_{it} + 0.015 LEVER_{it} + \varepsilon_{it}$$

4/9/3 اختبار صحة الفرض الرابع

سوف يتم اختبار صحة الفرض الرابع كما يلي:

- الفرض العدم: " لا يوجد تأثير معنوي لكل من حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب غير العادية على التصنيف الائتماني للشركات "
- الفرض البديل: " يوجد تأثير معنوي لكل من حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتعاب غير العادية على التصنيف الائتماني للشركات "

وسوف يتم اختبار صحة الفرض باستخدام تحليل الانحدار المتعدد **Multiple Regression Analysis**.

الجدول رقم (12) - معالم الانحدار المتعدد **Multiple Regression Analysis**

Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson	
1	0.688a	0.473	0.465	8.50252	0.726	
ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	42701.232	10	4270.123	59.067	0.000a
	Residual	47496.346	657	72.293		
	Total	90197.578	667			
a. Predictors: (Constant), LEVE, ABNFEE, CHFEE, VAFR, RKSAST, ROA, ASSETS, VAPR, RESAST, FEES						
b. Dependent Variable: RATING						
Model		Unstandardized Coefficients				
		B	Std. Error			
1	(Constant)	42.245	10.618			
	FEES	-2.744	2.738			
	ABNFEE	-2.696	2.974			
	VAFR	-.690	.225			
	VAPR	.592	.213			
	CHFEE	.845	.677			
	RKSAST	-.202	1.436			

RESAST	1.352	1.288
ASSETS	-3.347	1.053
ROA	31.356	3.205
LEVE	-16.763	1.462
a. Dependent Variable: RATING		

تشير معالم نموذج الانحدار إلى معنوية النموذج عند درجة (0.000)، كما أن النموذج يمكن الاعتماد عليه في تفسير مشكلة الدراسة حيث أن معامل التحديد (47.3%) ومعامل التحديد المعدل (46.5%) وقيمة F (59.067) ومعامل ارتباط (68.8%)، مما يعني أن الأتباع بنوعيتها والاحتفاظ بالمراجع بنوعيه بجانب المتغيرات الرقابية تفسير جانباً يعتد به في تغير التصنيف الائتماني للشركات المصرية المقيدة، وترجع النتائج السابقة رفض الفرض العدم القائل بأنه "لا يوجد تأثير معنوي لكل من حوافز الاحتفاظ بالمراجع والأتباع غير العادية على التصنيف الائتماني للشركات".

ويمكن من خلال البيانات السابقة صياغة نموذج الدراسة الثاني المفسر لمشكلة الدراسة وذلك على النحو التالي:

النموذج الثاني

$$\text{RATING}_{it} = 42.245 - 0.690 \text{VAFR}_{it} + 0.592 \text{VAPR}_{it} - 2.744 \text{FEE}_{it} - 2.696 \text{ABNFEE}_{it} + 0.845 \text{CHFEE}_{it} - 0.202 \text{RKSAST}_{it} + 1.352 \text{RESAST}_{it} - 3.347 \text{ASSETS}_{it} + 31.356 \text{ROA}_{it} - 16.763 \text{LEVER}_{it} + \varepsilon_{it}$$

تعليق على نتائج تحليل الانحدار

تعطي نتائج تحليل الانحدار توصيف دقيق لسلوك الشركات المقيدة في السوق المصري كأحد الأسواق الناشئة في تطبيق قواعد الحوكمة والتي يُعتقد أن المراجع يؤدي بها دوراً محورياً كأحد شركاء النجاح بالقدر الذي يؤثر في حاضر ومستقبل الشركات، حيث توضح النتائج أن تقديم الشركات المصرية المقيدة بعض الحوافز للمراجع مثل الاحتفاظ الاختياري بالمكتب أو الشريك بجانب حصوله على الأتباع غير العادية نظير خدمات المراجع تسهم بشكل إيجابي بجانب عوامل أخرى في حصول الشركة على تقييم بمؤشر الاستدامة وكذلك تحسن تصنيفها الائتماني، أو بمعنى آخر فإن قرار تبني الشركة لمجموعة من السياسات نحو تحقيق مستوي متقدم من الاستدامة وتصنيف ائتماني مرتفع يشارك فيه المراجع الخارجي ذو العلاقة التعاقدية الممتدة والتي تتميز أيضاً بحصوله على علاوة أتعاب بخلاف أتعابه العادية نظير القيمة المضافة التي يمنحها لعملائه ومن ثم فهو شريك أصيل في نجاحات الشركة.

4- نتائج الدراسة

فيما يلي تلخيص لاهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وهي على النحو التالي:

- (1) أظهرت بيانات الدراسة أن نسبة امثال الشركات المصرية المقيدة والغير مالية لقاعدة الحوكمة الخاصة بالإفصاح عن الأتعاب بمحاضر الجمعيات المنشورة الكترونيا هي 46.7%.
- (2) تستحوذ مكاتب المراجعة الكبرى BIG 4 على 39% من خدمات مهنة المراجعة بالسوق المصري وبالأخذ في الاعتبار المكاتب ذات الانتماء الدولي تصل نسبة استحواذ المكاتب الأجنبية بالسوق المصري إلى 72% في مقابل 28% فقط للمكاتب المحلية، ويُعتقد انه ثمة عدة آثار قد أحدثها هذا الاستحواذ على الأداء المالي والإداري للشركات وعلى جودة الأداء المهني للمراجعين بهذه المكاتب، وهو ما يتطلب مزيد من البحوث التطبيقية لقياس هذه الآثار وطبيعتها في الوقت الراهن بالسوق المصري.
- (3) تميل مكاتب المراجعة الكبرى BIG 4 إلى إصدار تقرير غير متحفظ مع عدم إعادة إصدار للقوائم المالية والحصول على الأتعاب غير العادية الموجبة مقارنة بباقي المكاتب على اختلاف أحجامها، كما أن الأتعاب السنوية يغلب عليها الاستقرار وإذا حدث تغير يكون الأغلب حدوث زيادة وليس نقص.
- (4) اكثر مكاتب المراجعة التزاما بتغيير المراجع وفق قواعد الحوكمة المصرية هي مكاتب المراجعة الكبرى وتطبقه فقط على الشريك كل ست سنوات مع بعض التجاوز في مدة بعض الحالات المحدودة وعدم التطبيق على المكتب ككل وهو ما لم يتحقق في المكاتب الأقل سمعة حيث لا يوجد التزام بفترة التعاقد مع المكتب وكذلك مع الشريك مع الأخذ في الاعتبار أن المكاتب المحلية ليس بها تعدد في الشركاء كما تبين من الدراسة التطبيقية.
- (5) أوضحت النتائج أن الشركات المقيدة التي شملتها العينة تميل إلى عدم الإدراج في مؤشر الاستدامة، إما الشركات التي أدرجت بالمؤشر فهي منتظمة في المؤشر وتحصل على تقييم متوازن بين مرتفع ومنخفض خلال فترة الدراسة ويغلب عليها مراجعتها من مكاتب المراجعة الكبرى.
- (6) غالبا ما تلجا الشركات ذات التصنيف الائتماني المتوسط المخاطر إلى مكاتب المراجعة الكبرى لتقديم خدمات المراجعة في حين أن الشركات ممتازة المخاطر تفضل المكاتب الأقل كالمكاتب ذات الانتماء الدولي والمحلية مما يفسر أن سمعة - حجم - المكتب يضيفي مزيد من الثقة على التقارير المالية للحد من مخاطر الائتمان.

- (7) قد يكون من المناسب أن يتجه المشرع في القانون الجديد المزعم إصداره لتنظيم المهنة إلى الاستمرار في دعم الاحتفاظ بالمراجع كما في القانون الحالي وذلك حتى يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط السوق وتهيئة كل من الشركات ومكاتب المراجعة على حد سواء لمستوى التطبيق إلى حد من مخاطر التغيير الإلزامي، وتتمثل هذه الإجراءات في تحول السوق من سوق ناشئ إلى سوق متقدم لا يعتمد على الشركات العائلية وغالبية الشركات المساهمة مقيدة في سوق تسوده المنافسة العادلة وتطبيق محكم وملزم لقواعد الحوكمة وعدد أكبر من مكتب المراجعة المتخصصة (Anis 2014, Elshawarby 2017) .
- (8) تشير نتائج تحليل الارتباط إلى اختلاف طبيعة علاقة الاحتفاظ (بالشريك) باستدامة الشركات وتصنيفها الائتماني حيث يرتبط بعلاقة معنوية سلبية باستدامة الشركات وبعلاقة معنوية إيجابية بتصنيفها الائتماني.
- (9) كما تشير نتائج تحليل الارتباط إلى توافق طبيعة علاقة الاحتفاظ (بمكتب) المراجعة باستدامة الشركات وتصنيفها الائتماني، حيث يرتبط الاحتفاظ بمكتب المراجعة بعلاقة سلبية غير معنوية مع الاستدامة وعلاقة معنوية سلبية مع التصنيف الائتماني.
- (10) وبالنسبة للأتعاب غير العادية فترتبط بعلاقة إيجابية وغير معنوية باستدامة الشركات وبعلاقة معنوية سالبة بتصنيفها الائتماني.

5- توصيات الدراسة

بناء على النتائج السابقة فتوصي الدراسة الأخذ بالنقاط التالية:

- (1) توصي الدراسة الأطراف المشاركة في تعديل قانون مزاوله المهنة حسم خلاف تحديد مدة العلاقة التعاقدية بين المراجع والعملاء ليكون بصورة الزامية مع الاسترشاد باخر مستجدات التطبيق العالمي بتطبيق التغيير الاختياري لشريك المراجعة دون التغيير الكامل للمكتب وهو الاختيار الغالب عالمياً في الوقت الراهن وذلك مع الأخذ في الاعتبار الانتهاء من إجراءات ضبط السوق السابق الإشارة إليها.
- (2) تفعيل لجان المراجعة بالقدر الذي يمكنها من تقديم توصية للجمعية العمومية لاختيار مكتب المراجعة الذي يمكنه أن يمثل قيمة مضافة للشركة وأحد أهم شركاء النجاح ولا يقتصر دوره على مراجعة القوائم المالية والاستعانة بالمكتب كجهة استشارية وفقاً لما تقتضيه قواعد الحوكمة لتقديم المشورة الفنية التي تمكن من تحقيق تحسين مستمر في أداء الشركة المالي والإداري.

6- مقترحات الدراسات المستقبلية

يقترح الباحث على الباحثين المهتمين بموضوع الدراسة الأخذ بالمقترحات التالية:

- 1- قياس أثر الأتعاب غير العادية على جودة المراجعة الخارجية.
- 2- قياس أثر الأتعاب غير العادية على قيمة الشركة السوقية.
- 3- قياس علاقة إدارة الأرباح بالاستحقاقات وإدارة الأرباح الحقيقية بالتصنيف الائتماني.
- 4- علاقة هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة بالتصنيف الائتماني للشركات.
- 5- علاقة المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة بالتصنيف الائتماني للشركات.

7- المراجع

1/7 المراجع العربية

1/1/7 دوريات عربية

- أحمد, نبيل ياسين. و أحمد حامد. محمود (2018). "العوامل المسببة لتغيير المراجع الخارجي وانعكاسه على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السعودية". مجلة الفكر المحاسبي 22(3): 318-398.
- اللافى, عادل محمد. و بشير على. البوسيفي (2016). "أثر تقرير مراجعة الحسابات في سلوك الإدارة لتغيير المراجع الخارجي". مجلة الأستاذ (10): 9-30.
- حسين, ابتسام نافل (2015). "تطوير نماذج أتعاب عملية المراجعة لتشمل متطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية 6(1): 89-111.
- حسين, هاشم حسن. (2008). "تحليل العوامل المؤثرة في تغيير مدقق الحسابات الخارجي في الشركات المساهمة العراقية". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية 16: 248-276.
- سمره, ياسر السيد عبد العزيز. (2015). "نموذج مقترح لقياس أتعاب المراجعة في ظل بيئة مخاطر الأعمال وزيادة المسئولية الاجتماعية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية". مجلة البحوث التجارية 37(2): 465-516.
- عبدالكريم, لمياء احمد (2018). "أثر لجان المراجعة والتغيير الدوري على استقلالية المراجع الخارجي : دراسة ميدانية, مكاتب المراجعة بولاية الخرطوم 2016 م". مجلة الدراسات العليا 11(42): 76-94.
- عبية, أحمد حسين. (2014). "أثر الأتعاب غير العادية على جودة عملية المراجعة : دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية". المجلة المصرية للدراسات التجارية 3(8): 261-301.
- غراب, مي صديق سعد. (2016). "أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على جودة عملية المراجعة في ظل حوكمة الشركات : دراسة نظرية ميدانية". مجلة البحوث المالية والتجارية 17(2): 89-108.
- غنيم, محمود رجب يس. (2013). "أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في قدرته على إكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية" دراسة تطبيقية في البيئة السعودية. مجلة العلوم الإنسانية والإدارية (4): 163 - 242.
- مبارك, الرفاعي إبراهيم. (2012). "التغيير الدوري للمراجعين و أثره على جودة المراجعة : دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية". مجلة جامعة الملك سعود - العلوم الإدارية 24(2): 241 - 265.

محمد، صالح محمد و حسن خالد. عبدالله (2015). "تحليل العلاقة بين عوامل تغيير المراجع الخارجي ودوره في اطار حوكمة الشركات." مجلة كلية التجارة جامعة النيلين 1(1): 89-122.

مشتهي، صبري ماهر. (2014). "تحليل العلاقة بين معدل دوران المدقق وجودة التدقيق الخارجي وانعكاس ذلك على رأي مدقق الحسابات الخارجي." مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية 22(2): 261-231.

منصور، أشرف محمد. (2017). "رؤية تحليلية انتقادية لتدوير المراجعين الخارجيين في بيئة الأعمال المصرية : دراسة ميدانية." مجلة الفكر المحاسبي 21(1): 91-155.

نشوان، إسكندر محمود. (2010). "التغيير الإيجابي لمراجع الحسابات وأثره على جودة أدائه المهني : دراسة تطبيقية على المنظمات الأهلية الفلسطينية بقطاع غزة." مجلة الفكر المحاسبي 14(2): 329-362.

2/1/7 إصدارات ونشرات وقوانين ومواقع

قانون 133. (1951). قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة، الجريدة الرسمية، العدد 81، جمهورية مصر العربية، متاح على: <https://goo.gl/rzXuqm>، تاريخ الدخول 2019/1.

قانون 159. (1981). قانون الشركات، المعدل بقانون 3 لسنة 1998، الجريدة الرسمية، العدد 40، جمهورية مصر العربية، متاح على: <https://goo.gl/FVvqcB>، تاريخ الدخول 2019/1.

قانون 4. (2018). قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد، الجريدة الرسمية، العدد 2 مكرر (ط)، جمهورية مصر العربية/ متاح على: <https://goo.gl/ZVYYZq>، تاريخ الدخول 2019/1.

قرار 107. (2016). الهيئة العامة للرقابة المالية، الدليل المصري لحوكمة الشركات، جمهورية مصر العربية، متاح على: <https://goo.gl/bNnqam>، تاريخ الدخول 2019/1.

قرار 11. (2007). الهيئة العامة للرقابة المالية، القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، جمهورية مصر العربية، متاح على: <https://goo.gl/ZjID3G>، تاريخ الدخول 2019/1.

قرار 59. (2018). الهيئة العامة للرقابة المالية، تعديل قواعد حوكمة الشركات الصادرة بالقرار 107 لعام 2016، جمهورية مصر العربية، متاح على: <https://goo.gl/6n5Lw8>، تاريخ الدخول 2019/1.

مركز المديرين المصريين، (2011). دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، وزارة الاستثمار، بجمهورية مصر العربية، متاح على: <https://goo.gl/HNi6Rf>، تاريخ الدخول 2019/1.

وزارة المالية. (2016). مقترح قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة، متاح على: <https://goo.gl/BPJ3gg>، تاريخ الدخول 2019/1.

جمعية المحاسبين والمراجعين. (2016). التعديلات المقترحة على قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة، متاح على: <https://goo.gl/BRKiqA>، تاريخ الدخول 2019/1.

موقع البورصة المصرية www.egx.com.eg

موقع الهيئة العامة للرقابة المالية www.fra.gov.eg

موقع معلومات مباشر مصر www.mubasher.info

موقع تكتشرارت <http://tools.tickerchart.com>

7/2 Bibliography

7/2/1 Periodicals

- Abdelrazik, D. (2017). The determinants of audit fees and report lag: a Comparative study of egypt and the uk. Doctor of philosophy, Plymouth Graduate School of Management
- AbuOrabi, M. M. (2014). "Marwan Mohammad Abu Orabi." INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS 5(9): 29-43.
- Alhadab, M. (2018). "Abnormal audit fees and accrual and real earnings management: evidence from UK." Journal of Financial Reporting and Accounting 16(3): 395-416.
- Almansour, B. Y. (2015). "Empirical model for predicting financial failure." American journal of economics, finance and management 1(3): 113-124.
- Almeida, H., I. Cunha, M. A. Ferreira and F. Restrepo (2017). "The Real Effects of Credit Ratings: The Sovereign Ceiling Channel." The Journal of Finance 72(1): 249-290.
- Alzoubi, E. S. S. (2018). "Audit quality, debt financing, and earnings management: Evidence from Jordan." Journal of International Accounting, Auditing and Taxation 30: 69-84.
- Anis, A. (2014). "Auditors' perceptions of audit firm rotation impact on audit quality in Egypt." ACCOUNTING & TAXATION 6(1): 105-120.
- Anja Morton, D. R. S. (2007). "The association between perceived audit firm service quality and behavioural intentions." The Journal of Contemporary Issues in Business and Government 13(2): 17-30.
- Azizkhani, M., R. Daghani and G. Shailer (2018). "Audit Firm Tenure and Audit Quality in a Constrained Market." The International Journal of Accounting 53(3): 167-182.
- Baatwah, S. (2016). "Audit tenure and financial reporting in Oman: Does rotation affect the quality." Risk Governance and Control: Financial Markets & Institutions 6(3): 16-27.
- Babela, I. and R. Mohammed (2016). "Business Failure Prediction using Sherrod and Kida Models: Evidence from Banks Listed on Iraqi Stock Exchange (2011 - 2014)." Humanities Journal of University of Zakho 4(2): 35-47.
- Barbadillo, E., N. Aguilar and N. Carrera (2009). "Does Mandatory Audit Firm Rotation Enhance Auditor Independence? Evidence from Spain." Auditing-a Journal of Practice & Theory 28(1-39).
- bolton, p., x. freixas and j. shapiro (2012). "The Credit Ratings Game." The Journal of Finance 67(1): 85-111.

- Bronson, S. N., A. Ghosh and C. E. Hogan (2017). "Audit Fee Differential, Audit Effort, and Litigation Risk: An Examination of ADR Firms." Contemporary Accounting Research 34(1): 83-117.
- Butcher, K., G. Harrison and P. Ross (2013). "Perceptions of Audit Service Quality and Auditor Retention." International Journal of Auditing 17(1): 54-74.
- Cameran, M., Negri, G. and Pettinicchio, A (2015). "The audit mandatory rotation rule: the state of the art." The Journal of Financial Perspectives 3(2): 1-29.
- Campa, D. (2013). "“Big 4 fee premium” and audit quality: latest evidence from UK listed companies." Managerial Auditing Journal 28(8): 680-707.
- Cha, M., K. Hwang and Y. Yeo (2016). "Relationship Between Audit Opinion And Credit Rating: Evidence From Korea." The Journal of Applied Business Research 32(2): 621-634.
- Choi, J.-H., J.-B. Kim and Y. Zang (2010). "Do Abnormally High Audit Fees Impair Audit Quality?" AUDITING: A Journal of Practice & Theory 29(2): 115-140.
- Choi, J.-s., H.-j. Lim and D. Mali (2017). "Mandatory Audit Firm Rotation and Big4 Effect on Audit Quality: Evidence from South Korea." Asian Academy of Management Journal of Accounting & Finance 13(1).
- Chung, H. (2004). Selective mandatory auditor rotation and audit quality: An empirical investigation of auditor designation policy in Korea. master, Purdue University. West Lafayette, IN.
- Comunale, C. and T. Sexton (2005). "Mandatory Auditor Rotation and Retention: Impact on Market Share." Managerial Auditing Journal 20(3): 235-248.
- Corbella, S., C. Florio, G. Gotti and S. A. Mastrolia (2015). "Audit firm rotation, audit fees and audit quality: The experience of Italian public companies." Journal of International Accounting, Auditing and Taxation 25: 46-66.
- DeFond, M. L. and C. S. Lennox (2011). "The effect of SOX on small auditor exits and audit quality." Journal of Accounting and Economics 52(1): 21-40.
- Devalle, A., S. Fiandrino and V. Cantino (2017). "The Linkage between ESG Performance and Credit Ratings: A Firm-Level Perspective Analysis." International Journal of Business and Management 12(9): 53-65.
- Doogar, R., P. Sivadasan and I. Solomon (2015). "Audit fee residuals: Costs or rents?" Review of Accounting Studies 20(4): 1247-1286.
- Dopuch, N., R. R. King and R. Schwartz (2001). "An Experimental Investigation of Retention and Rotation Requirements." Journal of Accounting Research 39(1): 93-117.
- E. Daugherty, B., D. Dickins, R. C. Hatfield and J. Higgs (2012). "An Examination of Partner Perceptions of Partner Rotation: Direct and Indirect Consequences to Audit Quality." AUDITING: A Journal of Practice & Theory 31(1): 97-114.
- Ebrahim, A. (2010). "Audit fee premium and auditor change: the effect of Sarbanes-Oxley Act." Managerial Auditing Journal 25(2): 102-121.

- Elbayoumi, A., E. Awadallah and M. Basuony (2019). "Development of Accounting and Auditing in Egypt: Origin, Growth, Practice and Influential Factors." The Journal of Developing Areas 53(2): 205-220.
- Elshawarby, M. A. (2017). "Auditor's Professional Specialization Role in Reducing the Potential Negative Effects of Mandatory Audit-Firm Rotation on Audit Quality " Journal of Accounting & Marketing 6(3): 1-9.
- Eshleman, J. D. and P. Guo (2014). "Abnormal Audit Fees and Audit Quality: The Importance of Considering Managerial Incentives in Tests of Earnings Management." AUDITING: A Journal of Practice & Theory 33(1): 117-138.
- Ewelt-Knauer, C., A. Gold and C. Pott (2012). What Do We Know About Mandatory Audit Firm Rotation?
- Feldmann, D. and W. J. Read (2013). "Going-concern audit opinions for bankrupt companies – impact of credit rating." Managerial Auditing Journal 28(4): 345-363.
- Firth, M., O. M. Rui and X. Wu (2012). "How Do Various Forms of Auditor Rotation Affect Audit Quality? Evidence from China." The International Journal of Accounting 47(1): 109-138.
- Fitriany, S. V., Viska Anggraita (2015). "Impact of Abnormal Audit Fee to Audit Quality: Indonesian Case Study." American Journal of Economics 6(1): 72-78.
- He, G. (2018). "Credit Ratings and Managerial Voluntary Disclosures." Financial Review 53(2): 337-378.
- Hill, P., A. Korczak and S. Wang (2019). "The use of earnings and operations management to avoid credit rating downgrades." Accounting and Business Research 49(2): 147-180.
- Hilscher, J. and M. Wilson (2011). Credit ratings and credit risk, Brandeis University, Department of Economics and International Business School.
- Hilscher, J. and M. Wilson (2017). "Credit ratings and credit risk: Is one measure enough?" Management Science 63(10): 3147-3529.
- Hung, C.-H. D., A. Banerjee and Q. Meng (2017). "Corporate financing and anticipated credit rating changes." Review of Quantitative Finance and Accounting 48(4): 893-915.
- Hussein Khasharmeh, K. S. (2014). "Auditors' perceptions on impact of mandatory audit firm rotation on auditor independence –Evidence from Bahrain." Journal of Accounting and Taxation 6(1): 1-18.
- Jackson, A. B., P. Roebuck and M. Moldrich (2008). "Mandatory audit firm rotation and audit quality." Managerial Auditing Journal 23(5): 420-437.
- John, R. J. (2016). Corporate Credit Ratings, Earnings Management and the passage of SOx and Dodd-Frank.
- Jung, B., N. Soderstrom and Y. S. Yang (2013). "Earnings Smoothing Activities of Firms to Manage Credit Ratings*." Contemporary Accounting Research 30(2): 645-676.

- Jung, S.-J., B.-J. Kim and J.-R. Chung (2016). "The association between abnormal audit fees and audit quality after IFRS adoption: Evidence from Korea." International Journal of Accounting & Information Management 24(3): 252-271.
- Kim, H., Lee, H. and Lee, J. E (2015). "Mandatory Audit Firm Rotation And Audit Quality." The Journal of Applied Business Research 31(3): 1089-1106.
- Kim, Y. S., Y. Kim and K. R. Song (2013). "Credit Rating Changes and Earnings Management." Asia-Pacific Journal of Financial Studies 42(1): 109-140.
- Krauß, P., P. Pronobis and H. Zülch (2015). "Abnormal audit fees and audit quality: initial evidence from the German audit market." Journal of Business Economics 85(1): 45-84.
- Lin, F.-C., Y.-C. Lin and C.-S. Chen (2018). "Accrual reversals and audit fees: the role of abnormal audit fees." Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics 25(1-2): 276-294.
- Mohamed, D. M. and M. H. Habib (2013). "Auditor independence, audit quality and the mandatory auditor rotation in Egypt." Education, Business and Society: Contemporary Middle Eastern Issues 6(2): 116-144.
- Mohamed Hegazy, M. S. (2016). "The Impact of Auditor Industry Specialization on the Retention and Growth of audit clients." Accounting though Journal 1(20): 1-28.
- Mohd Kharuddin, K. A. and I. G. Basioudis (2018). "Big 4 audit fee premiums for national- and city-specific industry leadership in the UK: Additional evidence." International Journal of Auditing 22(1): 65-82.
- Nasser, A.-T. A., E. A. Wahid, S. Nazatul and M. Hudaib (2006). "Auditor-client relationship: the case of audit tenure and auditor switching in Malaysia." Managerial Auditing Journal 21(7): 724-737.
- Nkemjika, O. M., A. A. Sunday and O. C. Nwamaka (2017). "Audit Quality, Abnormal Audit Fee and Auditor Attributes." International Journal of Management Excellence 8(3): 973-984.
- Olawumi Dabor, A. and U. Benjamine (2017). "Abnormal Audit Fee And Audit Quality: A Moderating Effect Of Firm Characteristics." SRIWIJAYA INTERNATIONAL JOURNAL OF DYNAMIC ECONOMICS AND BUSINESS 1(4).
- Onwuchekwa, J., D. Erah and F. Izedonmi (2012). "Mandatory Audit Rotation and Audit Independence: Survey of Southern Nigeria." Research Journal of Finance and Accounting 3(7): 78-85.
- Quick, R. a. S., F (2018). "Do audit firm rotation, auditor retention, and joint audits matter? – An experimental investigation of bank directors' and institutional investors' perceptions." Journal of Accounting Literature 41: 1-21.
- Rahmat, M. M. and T. Iskandar (2004). "Audit fee premiums from brand name, industry specialization and industry leadership: A study of the post Big 6 merger in Malaysia." Asian Review of Accounting 12(2): 1-24.

- Salehi, M., S. Farhangdoust and A. Vahidnia (2017). "Abnormal audit fees and future restatements: Evidence from Tehran Stock Exchange." International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation 13(1): -6442.
- Salleh, K. and H. Jasmani (2014). "Audit Rotation and Audit Report: Empirical Evidence from Malaysian PLCs over the Period of Ten Years." Procedia - Social and Behavioral Sciences 145: 40-50.
- Sandra K. Gates, D. J. L., Philip M.J. Reckers (2007). "Restoring Public Confidence in Capital Markets through Auditor Rotation." Managerial Auditing Journal 22(1): 5-17.
- Sharma, D., E. f. Boo and V. Sharma (2008). "The Impact of Non-Mandatory Corporate Governance on Auditors' Client Acceptance, Risk and Planning Judgments." Accounting and Business Research 38(2): 105-120.
- Silvestre, A. O., Costa, C. M. and Kronbauer, C. A (2018). "Audit Rotation And Earnings Quality: An Analysis Using Discretionary Accruals." Brazilian Business Review 15(5): 410-426.
- Siregar, S., F. Amarullah, A. Wibowo and V. Anggraita (2012). "Audit Tenure, Auditor Rotation, and Audit Quality: The Case of Indonesia." Asian Journal of Business and Accounting 5(1): 55-74.
- Totok Budisantoso, R., Bandi, Agung Nur Probohudono (2017). "DETERMINANTS OF DOWNWARD AUDITOR SWITCHING." Jurnal Akuntansi Multiparadigma 8(3): 427-611.
- Van Caneghem, T. (2010). "Audit pricing and the Big4 fee premium: evidence from Belgium." Managerial Auditing Journal 25(2): 122-139.
- Xie, Z., C. Cai and J. Ye (2010). "Abnormal Audit Fees and Audit Opinion – Further Evidence from China's Capital Market." China Journal of Accounting Research 3: 51-70.
- Zeeshan, M. (2017). Impact of Corporate Governance on Credit Rating, Comperative study of Financial and Non Financial Sector of Pakistan. master, Capital University Of Science & Technology Islamabad.
- Zeytinoglu, E. and Y. Deniz Akarım (2013). "Financial Failure Prediction Using Financial Ratios: An Empirical Application on Istanbul Stock Exchange." Journal of Applied Finance & Banking 3(3): 107-115.
- Zhang, H. (2017). "The Relationship of Abnormal Audit Fees and Accruals: Bargain Power or Cost Control?" Journal of Accounting 06(3): 82-94.
- Zhao, Q. (2017). "Do managers manipulate earnings to influence credit rating agencies' decisions?: Evidence from Watchlist." Review of Accounting and Finance 16(3): 366-384.

7/2/2 Reports, Conferences and publications

- E.C. European Commission. (2010), GREEN PAPER-Audit Policy: Lessons from the Crisis. Available at: <https://goo.gl/MHieKG>. access 1/2019.
- GAO. Government Accountability Office .(2008). Audits of Public Companies: Continued Concentration in Audit Market for Large Public Companies

- Does Not Call for Immediate Action.** Available at: <https://goo.gl/AEdqX6>. access 1/2019.
- IFAC.(2016). Mandatory Audit Firm Rotation—Are We Going ‘Round in Circles?.**
 . Available at: <https://goo.gl/vSzHJs>. access 1/2019.
- IRBA.(2016). Consultation Paper FOR implemented MAFR.** Available at:
<https://goo.gl/VkDHdL>. access 1/2019.
- Parliament, E. U. (2014). specific requirements regarding statutory audit of public-interest entities and repealing Commission Decision 2005/909/EC.** Available at: <https://goo.gl/2r9EVY>. access 1/2019.
- US HOUSE OF REPRESENTATIVE.(2013). Blocks Mandatory Auditor Rotation.**
 Available at: <https://goo.gl/LbDWd7>. access 1/2019.
- Deloitte. (2018). Transparency Report.** Available at: <https://goo.gl/FnvUR4>. access 1/2019.
- KPMG. (2018). Transparency Report.** Available at:<https://goo.gl/vxbP8u>. access 1/2019.
- PWC. (2018). Transparency Report.** Available at:<https://goo.gl/KH7fm>. access 1/2019.
- EY. (2018). Transparency Report.** Available at: <https://goo.gl/NxMBta>. access 1/2019.
- FRC.(2016). The UK Corporate Governance Code.** Available at:
<https://goo.gl/5jxnrd> . access 1/2019.

8- ملحق الدراسة - الشركات الممثلة لعينة الدراسة

1. شركة المصرية لخدمات النقل (إيجيرانس)	26. شركة كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	51. شركة جرائد القابضة للاستثمارات المالية	76. شركة الكابلات الكهربائية المصرية
2. شركة مجموعة عامر القابضة	27. شركة سماد مصر	52. شركة غاز مصر	77. شركة دلتا للطباعة والتغليف
3. شركة القلعة للاستشارات المالية	28. شركة روكس العالمية لتصنيع البلاستيك	53. شركة اسيك للتعبئة	78. الشركة العربية للصناعات الهندسية
4. الشركة القابضة المصرية الكويتية	29. الشركة المصرية لتطوير صناعة البناء	54. شركة دلتا للإنشاء والتعمير	79. شركة العبوات الطبية
5. شركة راية القابضة للتكنولوجيا والاتصالات	30. الشركة العربية للمحاسبين	55. شركة يونيفرسال لصناعة الورق	80. شركة مستشفى الزهراء الدولي
6. شركة سيدي كرير للبتروكيماويات	31. شركة النصر للأعمال المدنية	56. الشركة المالية والصناعية المصرية	81. شركة الإسكندرية للخدمات الطبية
7. شركة النجاجون الشرقيون للسجاد	32. شركة الإسكندرية لإسمنت بورتلاند	57. شركة المصريين في الخارج للاستثمار والتنمية	82. شركة جلاكسو
8. شركة العز للسراميك والبورسلين	33. شركة مصر للإسمنت- قنا	58. الشركة المصرية للمنتجات السياحية	83. الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية
9. شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير	34. الشركة العربية للخزاف	59. شركة الإسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية	84. الشركة العربية لمنتجات الألبان
10. شركة السويدي اليكتريك	35. شركة جنوب الوادي للإسمنت	60. شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	85. الشركة الشرقية الوطنية للأمن الغذائي
11. شركة السويس للأسمنت	36. شركة إسمنت سيناء	61. شركة الألومنيوم العربية	86. شركة الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية
12. شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية	37. شركة إسمنت بورتلاند طرة	62. الشركة الوطنية لمنتجات الذرة	87. شركة الإسماعيلية مصر للدواجن
13. شركة النعيم القابضة للاستثمارات	38. شركة مصر بني سويف للأسمنت	63. شركة النصر لتصنيع الحاصلات الزراعية	88. الشركة العربية لاستصلاح الأراضي
14. شركة حديد عز	39. الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي	64. شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا	89. الشركة العقارية للبنوك الوطنية للتنمية
15. شركة جى بى اوتو	40. الشركة المصرية للأقماع الصناعية	65. شركة مطاحن مصر العليا	90. شركة المجموعة المصرية العقارية
16. شركة أيدينا للصناعات الغذائية	41. شركة القاهرة للخدمات التعليمية	66. شركة القاهرة للزيوت والصابون	91. الشركة الوطنية للإسكان للثقافات المهنية
17. شركة المصرية للاتصالات	42. شركة أسيوط الإسلامية الوطنية	67. شركة مصر للزيوت والصابون	92. شركة الاستثمار العقاري العربي
18. شركة العبور للبيوت والصناعات الكيماوية	43. شركة مصر للأسواق الحرة	68. شركة الدلتا للسكر	93. شركة زهراء المعادي للاستثمار والتعمير
19. شركة الملتقى العربي للاستثمارات	44. شركة النصر للملابس والمنسوجات	69. شركة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية	94. شركة شمال إفريقيا للاستثمار العقاري
20. شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية	45. الشركة العربية لحليج الأقطان	70. شركة العروبة للمسمرة في الأوراق المالية	95. شركة العالمية للاستثمار والتنمية
21. شركة التعمير والاستشارات الهندسية	46. شركة جولدن تكس للأصواف	71. شركة ريكاب للاستثمارات المالية	96. شركة رمكو لإنشاء القرى السياحية
22. شركة ليسيكو مصر	47. الشركة المصرية للمشروعات السياحية	72. شركة بلتون المالية القابضة	97. شركة برايم القابضة للاستشارات المالية
23. شركة المتحدة للإسكان والتعمير	48. شركة شام دريمز للاستثمار السياحي	73. شركة العرفة للاستثمارات والاستشارات	98. شركة الشمس للإسكان والتعمير
24. شركة الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية	49. شركة عبر المحيطات للسياحة	74. شركة العبور للاستثمار العقاري	
25. شركة أبو فير للأسمدة	50. شركة رواد السياحة	75. شركة بيراميزا للفنادق والقرى السياحية	